الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

ملحقة السوقر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستـــر

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص:اقتصاد العمل

بعنوان :

المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت) للفترة 2014/2018

من إعداد الطالبين:

– آيت عبد الرحيم بلعيد

– بن عمارة خالد

تحت إشراف الأستاذ:

– داودي ميمونة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
عدة عابد	أستاذ محاضر قسم "ب"	رئيسا
داودي ميمونة	أستاذ مساعد قسم "أ"	مشرف مقررا
عتيق الشيخ	أستاذ محاضر قسم "ب"	عضو مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/20 على الساعة 14:30

السنة الجامعية : 2018–2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

ملحقة السوقر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستـــر

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص:اقتصاد العمل

بعنوان :

المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت) للفترة 2014/2018

من إعداد الطالبين:

– آيت عبد الرحيم بلعيد

– بن عمارة خالد

تحت إشراف الأستاذ:

– داودي ميمونة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
عدة عابد	أستاذ محاضر قسم "ب"	رئيسا
داودي ميمونة	أستاذ مساعد قسم "أ"	مشرف مقررا
عتيق الشيخ	أستاذ محاضر قسم "ب"	عضو مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/20 على الساعة 14:30

السنة الجامعية : 2018–2019

فهرس المحتويات

البسملة	
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
ممقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و المقاول	
مقدمة الفصل	09
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية	10
المطلب الأول: ماهية المقاولاتية	10
الفرع الأول: مفهوم و نشأة و تطور المقاولاتية	10
الفرع الثاني: الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية	13
المطلب الثاني: مفاهيم أوسع للمقاولاتية	18
الفرع الأول: المقاولاتية النسوية	18
الفرع الثاني: الثقافة المقاولاتية	21
الفرع الثالث: التعليم المقاولاتي	22
الفرع الرابع: الروح المقاولاتية	23
المبحث الثاني: المقاولاتية	26
المطلب الأول: مختلف تعاريف المقاولاتية	27
الفرع الأول: تعريفات المقاولاتية	27
الفرع الثاني: دوافع التوجه للفعل المقاولاتي	30
الفرع الثالث: محفزات التوجه للفعل المقاولاتي	34
المطلب الثاني: تصنيفات المقاولة	35
الفرع الأول: حسب القطاعات الاقتصادية	35
الفرع الثاني: التصنيف حسب الحجم	36
الفرع الثالث: التصنيف حسب الملكية	37
الفرع الرابع: التصنيف حسب الجنسية	37
المبحث الثالث: المقاول	37
المطلب الأول: تعاريف حسب علماء الاقتصاد	38

الفرع الأول: تعريف المقاول حسب شوم بيتر	38
الفرع الثاني: تعريف المقاول حسب كانتينون	38
الفرع الثالث: تعريف المقاول حسب جون باتيست ساي	39
المطلب الثاني: الخصائص و المواصفات الشخصية للمقاول و أنواعه	39
الفرع الأول: خصائص و مميزات المقاول	39
الفرع الثاني: كفاءات المقاول	40
الفرع الثالث: مهارات المقاول و مصادرها	41
الفرع الرابع: أنواع المقاول و دوره	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هيئات المرافقة	
مقدمة الفصل	48
المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	49
المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	49
الفرع الأول: التعريف وفق المعيار الكمي	50
الفرع الثاني: التعريف وفق المعيار النوعي	51
الفرع الثالث: مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	51
الفرع الرابع: نشأة و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	54
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	56
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	57
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	59
الفرع الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	59
المبحث الثاني: مشاكل و عراقيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	66
المطلب الأول: التحديات التي تواجه الم ص م في الجزائر	66
الفرع الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	67
الفرع الثاني : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت ظل العولمة في الجزائر	68
الفرع الثالث: مشكل التمويل و مصادره	71
المطلب الثاني: هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	76
الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)	76
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)	78
الفرع الثالث:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات(ANDI)	79

الفرع الرابع: آليات أخرى للمرافقة المقاولاتية	80
المبحث الثالث: المرافقة المقاولاتية	83
المطلب الأول: الجانب النظري للمرافقة المقاولاتية	83
الفرع الأول:تعريف المرافقة المقاولاتية	84
الفرع الثاني:أهمية المرافقة المقاولاتية	85
الفرع الثالث:مراحل المرافقة المقاولاتية	85
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت	
مقدمة الفصل	90
المبحث الاول: نشأة و إستراتجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	91
المطلب الاول : تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	91
فرع الاول: الهيكل الداخلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	91
الفرع الثاني : إستراتجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	95
المطلب الثاني: التمويل و الاعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	97
الفرع الاول: اليات التمويل المؤسسة الصغيرة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	97
الفرع الثاني: الإعانات والإمتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	100
المبحث الثاني: تحليل واقع المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت	103
المطلب الاول: مرافقة الوكالة في حالة الانشاء و التوسع	103
الفرع الاول: مسار مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة الانشاء	103
الفرع الثاني:مسار مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة التوسع	106
المطلب الثاني: تقييم حصيلة الانجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيارت	108
الفرع الأول: حصيلة المشاريع المحدثة من طرف وكالة ANSEJ	108
الفرع الثاني: الأهمية الإقتصادية للمشاريع المستحدثة	111
خلاصة الفصل	116
خاتمة عامة	118
قائمة المصادر و المراجع	122

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
01-1	تعريف المقولاتية	30
	الفصل الثاني	
01-2	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	50
02-2	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع	63
	الفصل الثالث	
01-3	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت	92
02-3	مسار مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة الإنشاء	106
03-3	مسار مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة التوسع	107
04-3	تطور المشاريع المستحدثة حسب الجنس خلال الفترة 2014-2018	108
05-3	توزيع المشاريع المستحدثة حسب الجنس خلال الفترة 2014-2018	110
06-3	توزيع المشاريع المستحدثة حسب المستوى خلال الفترة 2014-2018	111
07-3	مساهمة المشاريع المستحدثة في خلق مناصب شغل	112

قائمة الجداول

الفصل الثاني		
01-2	تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال	54-53
02-2	معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	55
03-2	معايير التصنيف الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة جدا	56
04-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع	60
05-2	معدل نمو عدد م.ص.م في الجزائر حسب القطاع في الفترة 2013-2017	61
06-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب فروع النشاط	64
07-2	نسب توقف نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في2013-2017	66
الفصل الثالث		
01-3	التمويل من المستوى الأول	98
02-3	التمويل من المستوى الثاني	98
03-3	التمويل من المستوى الأول	99
04-3	التمويل من المستوى الثاني	99
05-3	صيغة التمويل الذاتي	99
06-3	المشاريع الممولة منذ نشأة الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2018	100
07-3	تطور المشاريع المستحدثة خلال الفترة 2014-2018	108
08-3	توزيع المشاريع المستحدثة حسب الجنس خلال الفترة 2014-2018	109
09-3	توزيع المشاريع المستحدثة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2014-2018	110
10-3	مساهمة المشاريع المستحدثة لتوفير مناصب الشغل خلال الفترة 2014-2018	112
11-3	توزيع المشاريع المستحدثة حسب النشاط خلال الفترة 2014-2018	114-113
12-3	نسبة توزيع المشاريع المستحدثة حسب النشاط خلال الفترة 2014-2018	114

مقدمة عامة

إن أساس عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يتمثل في المقاولاتية حيث بات هذا الطرح كأحد الحلول الناجعة للكثير من المسائل ذات بعد اقتصادي و اجتماعي و باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد حجر الزاوية لاقتصاديات السوق سواء للدول المتقدمة أو الكبرى أو الدول النامية،حيث تؤكد مختلف الأبحاث و الدراسات على أنها المحرك الأساسي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى الأمام دون تهميش دورها في حل مشكل البطالة الذي بات يؤرق الحكومات و كذا زيادة الناتج الداخلي الخام.

إن الدور الفعال لهذه المؤسسات و قدرتها على رفع المستوى الاقتصادي أدى إلى اعتبارها من الأولويات ضمن إستراتيجيات و برامج التنمية في البلدان القوية ،و الجزائر على غرار هذه الدول أبدت أهمية بالغة لهذه المؤسسات في اقتصادها غير أنها لم تتوسع كثيرا في هذا الميدان نتيجة الخيار الاقتصادي الذي انتهجته غداة الاستقلال حيث ركزت في اهتمامها على المؤسسات الكبيرة حتى فترة ما بعد الثمانينيات والتحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية الوطنية و الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني قصد تشجيع القطاع الخاص و تجسيد قواعد السوق و تعزيز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد.

إن التغيرات المتسارعة و تطور الظروف الاقتصادية و زيادة حدة المنافسة أدى إلى التركيز أكثر على هذه المؤسسات و البحث عن السبل الصحيحة لدعمها و ترقيتها و تطويرها،حيث اعتمدت أسلوب المرافقة المقاولاتية و هو أسلوب من الأساليب الحديثة تمكن أصحاب المشاريع الاستثمارية من تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تقديم الاستشارة و التوجيه كما تمكنهم أيضا من اكتساب المهارات و المعارف اللازمة والتي تساعدهم على تجاوز مختلف الصعاب و العقبات عند بداية نشاطهم وبالتالي ضمان البقاء والاستمرارية في المستقبل.

إن عملية المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات الأولى من نشاطها يعد أمرا ضروريا بل و حيويا حيث دلت الإحصائيات على أنه نسبة التوقف عن النشاط خلال السنوات الأولى من بداية الاستغلال كبيرة جدا إلا أن النسبة الأكبر هي تلك التي لم تستفد من الدعم و المرافقة.

I.إشكالية الدراسة:

قامت السلطات العمومية الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير أهمها استحداث أجهزة لدعم و مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) وحاضنات و مشاتل المؤسسات و كذا مراكز التسهيل و ذلك قصد توفير المناخ الملائم لبقاء و استمرار هذه الأخيرة عن طريق تذليل الصعوبات التي تواجه حاملي المشاريع و المقاولين المحتملين ومساعدتهم على مجابهة المشاكل التي تعترضهم عند إنشاء أو تطوير مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة.

و من هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر المرافقة المقاولاتية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية المتفرعة عن السؤال الجوهري:

- لماذا الاهتمام بالمقاولاتية، وما هو إطارها النظري ؟
- ما واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟
- هل ساهمت برامج المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت بشكل إيجابي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

II.فرضيات الدراسة :

للإجابة على تساؤلات الدراسة ، والإلمام بكل جوانبها، نضع الفرضيات التالية:

أ. هناك علاقة وثيقة بين المقاولاتية و المقاول في الميدان ؛

ب. تساهم برامج المرافقة المقاولاتية في إطار الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكل إيجابي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تيارت؛

ت. يعتبر أسلوب المرافقة المقاولاتية من بين الحلول المساعدة للحفاظ على حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وضمان بقائها و استمراريتها.

III.أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب و دوافع و مبررات فمنها الذاتية و الموضوعية نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

أ. الأسباب موضوعية :

- الاهتمام الملحوظ و المتزايد الذي يخص به موضوع المقاولاتية من طرف الباحثين والاقتصاديين وحكومات الدول المتقدمة منها و النامية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.
- قابلية الموضوع للدراسة و البحث خاصة في المرحلة الراهنة.
- الحداثة و الأهمية المطلقة لهذا الموضوع.

ب. الأسباب ذاتية :

- الفضول الشخصي في التعمق في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات.
- مساهمة منا لوضع الأسس الأولى لبحوث قادمة في مثل هذا الموضوع.
- التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحث الطالب الجامعي على إنشائها.

IV.أهداف الدراسة:

- محاولة البحث في موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين.
- إبراز الدور الفعال للمرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتخفيف من حدة البطالة،و الدفع بعجلة التنمية.
- تشخيص بيئة الأعمال في الجزائر بالاعتماد على تقارير هيئات وطنية و دولية.
- تسليط الضوء على مختلف آليات المرافقة المقاولاتية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) والتي تبنتها الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الوطني و المحلي.

V.أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- ✓ تكمن أهمية الدراسة انطلاقا من أهمية ترقية و تطوير المقاولاتية في الجزائر، من خلال إبراز الدور الفعال لآليات المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة محركة للاقتصاد الوطني، والنهوض به ليصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة؛
- ✓ أهمية الموضوع كونه واحد من أهم الإستراتيجيات المتبعة لمجابهة ظاهرة البطالة.

VI.منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة و إثبات صحة الفرضيات من عدمها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، والذي يستدعي جمع البيانات و تحليلها لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج دقيقة.

بالإضافة إلى منهج دراسة حالة بهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي،من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت.

VII.حدود الدراسة:

تتمثلت حدود الدراسة في :

أ. **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة بالجزائر وبالخصوص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت.

ب. **الحدود الزمانية:** لقد تم التركيز في هذه الدراسة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية 2017،أما الدراسة الميدانية في الوكالة ستستمد من 2014 إلى غاية 2018.

VIII.أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم في عملية جمع البيانات والمعلومات الاعتماد على العناصر التالية:

- المراجع باللغة العربية و الأجنبية المشكلة من الكتب، المجلات، الدوريات، المقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت التي تعرضت للموضوع محل الدراسة بصورة شاملة أو جزئية، مباشرة أو غير مباشرة
- مختلف القوانين والتشريعات ووثائق العمل الرسمية التي تتعلق بالموضوع.
- مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سوق العمل وكذا المقاولاتية وآليات الدعم و المرافقة في الجزائر.

IX.الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة اهتمام الباحثين العرب نسبيا في مجال المقاولية، نجد أن عدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث محدود نوعا ما، كما هو عليه الحال فيما يخص مجال أطروحات الدكتوراه ، و لا يمكن أن ننفي تواجد دراسات محلية و وطنية و دولية بلغات مختلفة، و التي و إن كانت تختلف في طبيعتها عن دراستنا الحالية، فإن استعراضها كدراسة سابقة تفيد في مجملها، لما تشير إليه من نتائج حول الأبعاد التي تهتم بها الدراسة الحالية التي نقوم بها، و يمكن عرض البعض من هذه الدراسات كالتالي:

- ✓ **دراسة قوجيل محمد**

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان" **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر (دراسة ميدانية)** " ،تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، من خلال الإشكالية :ما مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم و تنمية البروز المقاولاتي في الجزائر؟ وهذا بالتطرق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية، الاقتصادية والتشريعية و تفعيل أداء هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية للتمكن من توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي ،اشتملت عينة الدراسة على 118 فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة في كل من ولايات ورقلة، غرداية، بسكرة، باتنة و وادي سوف خلال الفترة الممتدة بين جوان وسبتمبر 2015 ،حيث تم توزيع استبيان يشمل ثلاثة محاور تعبر عن سياسات المقاولاتية هي جوانب الدعم الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية والتشريعية، وهيئات دعم المقاولاتية، ومحاور تعبر عن البروز المقاولاتي هي الجوانب الشخصية، التوجه والنجاح المقاولاتي، حيث بلغ معامل الثبات ألفا كرومباخ (0.932) حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي، كما أظهرت نتائج التحليل عدم فعالية أداء هيئات الدعم و المرافقة في أداء دورها المطلوب، وقد تم تأكيد تلك النتائج باستخدام نموذج

الانحدار المتعدد الذي توصل من خلاله إلى أهم توصيات البحث وهو أن تطور دعم المقاولاتية في الجزائر بجب أن يرتكز على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين تقوم أساسا على تطوير ثقافة المقاولاتية من خلال مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظام التعليم، ووسائل الإعلام، ثم توفير بيئة أعمال شفافة ومشجعة على التوجه والنجاح المقاولات .

- ✓ **دراسة ساندرا صايبي**

أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص في علوم التسيير جامعة قسنطينة تحت عنوان" **المقاولاتية و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"** تركز إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي: فيما تتحدد العوامل المؤثرة على المقاولاتية و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ إذ يهدف هذا البحث معالجة واقع المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و إدراج دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل لتحديد الاختلافات و الفروقات، اعتمادا على دراسة ميدانية استندت على استبيان وجه إلى عينة من المقاولين شملت 174 فردا، 83 بقسنطينة، و 48 بولاية ميلة و 43 بولاية جيجل، و تم تحليل الأمر الذي مكنها من تحديد نماذج المقاول في كل ولاية ، البيانات المجمعة اعتمادا على برنامج SPSS من الولايات محل الدراسة، حيث تبين إما أنه مقاول اجتماعي أو مبدع على مستوى ولاية قسنطينة، و مقاول متسلط أو باحث عن الثروة في ولاية ميلة، أما على مستوى ولاية جيجل فقد برز تواجد مقاول مبدع و مقاول عقلاني، كما تم تحديد مختلف المهارات التي يتصف بها كل مقاول، و نوع الصعوبات التي تواجهه،ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها أخذت المقاولاتية من جانب عام، لكن دراستنا ستخص أحد الجوانب الأساسية في المقاولاتية و هي المرافقة سواء المالية أو التقنية لإنشاء المقاولات من طرف هيئة متخصصة.

X.صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بانجاز الدراسة، يمكن حصر مايلي:

-نقص في الإحصائيات، و تغيرها، و تحيينها المستمر في فترة لاحقة، ما ألزمنا ضرورة التتبع لذلك.

XI.هيكل الدراسة:

نظرا لأهمية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول تحمل في طياتها مباحث و مطالب حسب ما تقتضيه الحاجة كآتي:

الفصل الأول : يتناول مدخل نظري للمقاولاتية و المقاول،حيث نركز في البداية على ثلاث جوانب الأول مرتبط بالتطور التاريخي و مختلف المقاربات المرتبطة بها،الجانب الثاني يتعلق بمختلف المفاهيم و المصطلحات التي لها علاقة بالمقاولاتية،وتخدم موضوع بحثنا،ليتم بعدها تسليط الضوء على المقاول.

أما الفصل الثاني : فنخصصه لعرض عام عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و التي نستهلها بإشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ثم نتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمشاكل و العراقيل التي تواجهها وصولا إلى هيئات المرافقة في الجزائر.

أما الفصل الأخير فيسلط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالدراسة و التحليل من خلال ثلاث أطر :الإطار العام الذي يعتبر كمدخل يتم فيه تقديم الوكالة،أما الإطار العملي فيتناول كيفيات ومراحل المرافقة،أما في الإطار التحليلي فنستهله بعرض حصيلة نشاط الوكالة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والمقاول

المبحث الأول:عموميات عن المقاولاتية

المبحث الثاني:المقاولاتية

المبحث الثالث:المقاول

مقدمة الفصل:

إن موضوع المقاولاتية يشكل رهانا بالنسبة للدول المعتمدة على المحروقات في اقتصادها سعيا منها إلى خلق الثروة متجهة إلى هدف التنويع في المداخيل لمجابهة تقلبات السوق النفطي حتى تتمكن من ضمان الاستقرار على جميع الأصعدة و تحقيق تنمية و الولوج إلى الأسواق العالمية و عليه و في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى نشأة و تطور المقاولاتية و كذا بعض المفاهيم و المصطلحات و المقاربات المتعلقة بالمقاولاتية ،كما أننا حاولنا تسليط الضوء على بعض تعاريف علماء الاقتصاد دون إغفال المواصفات الشخصية للمقاول وبعض أنواعه.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

في ظل التغيرات التي تعرفها مختلف المنظمات نتيجة التطورات التكنولوجية و ثورة المعلومات بات مصطلح المقاولاتية "Entrepreneurship" من المصطلحات الأساسية التي أخذت حيزا واسعا في الأدبيات الإدارية والعلوم الاقتصادية.

المطلب الأول : ماهية المقاولاتية

لقد تميز مفهوم المقاولاتية عبر الزمن بالعديد من الاختلافات و التطورات بسبب تعدد الزوايا التي ينظر منها إليه و في محاولة منا سنعرج على بعض هذه التطورات من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم والتطورات المتعلقة بالمقاولاتية.

الفرع الأول : مفهوم و نشأة و تطور المقاولاتية

المقاولاتية مفهوم قديم أستعمل لأول مرة مع بداية القرن السادس عشر،حيث تضمن آنذاك مفهوم المخاطرة و تحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية،و في بداية القرن الثامن عشر أصبح مستعملا في النشاطات الاقتصادية من قبل"R.contillon"الذي قام بإعطاء وصف للمقاول على أنه التاجر الذي يشتري سلعا بسعر محدد ليعيد بيعها مستقبلا بسعر لا يعرفه،كما أن المقاولاتية تطلق على ديمومة المشروع لا على نجاحه[1].

أولا: مفهوم المقاولاتية

بات مصطلح المقاولاتة يعرف الكثير من المعاني و الكلمات كمفردات لمعنى المقاولاتية لكن الأصل أنه مشتق من الكلمة الفرنسية "Entreprendre" والتي بدورها تنقسم إلى قسمين الأول "Entre"و تعني (بين)والثاني"prendre"تعني (النقل)، فأصبحت هذه الكلمة تعني الوساطة في الأعمال التجارية،معناها في

[1] سامي ذياب محل،(2013)،"**أثر توفر متطلبات الريادة في تحقيق الإبداع التقني**"،مجلة تكريت للعلوم الإدارية المجلد التاسع،العدد29،(العراق)،ص62.

الفرنسة (المتعهد)،وبعد انتقالها إلى اللغة الإنجليزية أصبحت تعني مقاول"Entrepreneur"[1]،و في معنى أخر فإن مصطلح المقاولاتية متكون من كلمتين لاتينيتين"Under Takes" والتي تعني بالعربية (يتعهد أو طلب الشيء ورده)،أما لغويا هي مصدر كلمة(رود)و إسم الفاعل (رائد) و الرائد هو الشخص الذي يرسله قومه لاستكشاف و تحديد موطن الكلأ وعندما يحددها يرسل إليهم فيلحقون به أو يقتدون به[2]، و على مستوى التراجم العربية فقد تغير مصطلح المقاولاتية ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة فكان يعني(منظم) ثم (مقاول) ثم تحول في التسعينيات من القرن الماضي إلى (ريادي).

في حقيقة الأمر يعود الفضل في وضع مفهوم المقاولاتية إلى"J.Shumpeter&F.Knight"اللذين عرفا المقاولاتية على أنها عملية ابتكار و تطوير طرق و أساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية كما عرف الإتحاد الأوروبي المقاولاتية سنة 2003على أنها " الأفكار و الطرق التي تمكن من خلق و تطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة و الابتكار أو الإبداع و الفعالية في تسيير و إدارة الأنشطة والأعمال و ذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة"،أما"Dollin" و في سنة1995عرفها على أنها " عملية خلق مؤسسة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة و الاستفادة من الفرص المتاحة"و ذهب آخرون إلى تعريف المقاولاتية على أنها "إيجاد السلوك الإداري الذي يهدف إلى استثمار الفرص بهدف تحقيق نتائج تفوق قدرات وإمكانات المنظمة،حيث تتطلب وجود أفراد مبتكرين و مغامرين يقودون المنظمة إلى التغيير لأنهم يؤمنون به".

[1]B. Boiton&J. Thompson, 2004,"**Entrepreneurs/Talent, Temperament, Technique**", 2th Edition, Elsevler Butter worth Heinemann, U.K, p14.

[2]سالم بن سعيد القحطاني،(2012)،"**الريادة الإستراتيجية كمدخل لتطوير المنظمات الحكومية**"،كتاب أعمال المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،أيام 12/10 ديسمبر ،الرياض،(السعودية)،ص231.

ثانيا : نشأة و تطور المقاولاتية

كانت معظم الأنشطة التجارية في القرن الثامن عشر تتمركز في المنازل بشكل متفرق و كانت تتم يدويا دون الاعتماد على الآلة و كانت منتشرة في الأرياف لكن سرعان ما تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية حيث تميزت هذه الفترة بسيطرة التجار على الأنشطة الإنتاجية [1].

و بظهور النظام الرأسمالي على أنقاد الثورة الصناعية تطورت هذه الوحدات إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي تميزت بالتسيير من طرف مالكها و لم يهتم الباحثين الاقتصاديين بدراستها في هذه الفترة ،فالمؤسسة كانت توجد من أجل إنتاج السلع و الخدمات و نجاحها او فشلها معتمد على المحيط الاقتصادي حسب آدم سميث[2]،وقد تعرضت أفكاره إلى الانتقاد من طرف "R.contillon" .

مع نهاية القرن التاسع عشر اشتدت المنافسة و تعرض المنتجين الصغار الذين كانوا يستعملون الطرق البدائية في الإنتاج إلى الإفلاس نتيجة التنافس مع قدرات الآلة إضافة إلى ظهور المؤسسات الكبيرة و التي كانت تسير من طرف جهاز إداري على عكس سابقتها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وقد لوحظ هذا الانفصال بين الملكية والتسيير في الو.م.أ لأول مرة سنة 1870في مجال السكك الحديدية،وتوسع ليشمل مجالات أخرى سنة1920وبالتالي أهمل خيار المقاولاتية و عملية إنشاء المؤسسات الجديدة،كما أنها حضيت بتوفيق كبير جلب إليها و إلى المسير الأنظار رغم المشاكل التي طرحها فصل الملكية عن المسير[3].

بعد منتصف الثمانينيات و ظهور الأزمة الاقتصادية،و نظرا لعدم قدرة المؤسسات الكبيرة التكيف مختلف التحولات الاقتصادية خاصة التكنولوجية منها في تلك الفترة قامت بتسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة،و من هنا وجهت انتقادات إلى هذه المؤسسات و كذا أعمال الباحثين الذين آمنوا بها لما لها

[1]L.J. Fillion,(2007)"**Management des PME**" Pearson Education, Canada, p,178.
[2]J. Rojot,(2003),"**Théorie des organisations"**, Editions Eska, Paris, p,237.
[3]Boutillier et D. Uzunidis,(1999)," **La légende de l'entrepreneur**", Editions la découverte & Syros, Paris,p.90.

من حجم أمثل لنجاح الأسواق،و بدأ الاهتمام الفعلي بالمقاولاتية (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و تزايد عدد الدراسات والنظريات التي عملت على توضيح خصائصها و التي سمحت لها بالبقاء كنظرية الفرصة الضائعة،و من ثم تكاثفت الجهود لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتبارها البديل الوحيد للخروج إلى بر الأمان من الأزمة التي تتخبط فيها الدول لا سيما النامية منها[1].

أما في الجزائر فلم توعي السلطات العمومية اهتمامها بالمقاولاتية في الفترة الممتدة بين 1963-1988 وذلك بسبب طبيعة النظام السائد آنذاك و الذي كان يسمح ببروز المؤسسات التابعة للقطاع العام بصورة محدودة بمعنى آخر لم تكن هناك سياسة واضحة للمقاولاتية و ذلك حتى سنة 2001 تم إصدار القانون التوجيهي لترقية الم.ص.م رقم 01/18 الصادر في تاريخ 2001/12/12 الذي سعى إلى ترقية الم.ص.م مع استحداث وزارة خاصة بها و الذي كان يعد منعرجا حاسما في تاريخ هذه المؤسسات تلاها تغيرات متتابعة كون الجزائر دخلت في أزمة جراء انخفاض سعر المحروقات سنة 2014 مما أدى إلى انتهاج إجراءات جديدة كتغيير الوزارة السابقة الذكر إلى وزارة الصناعة والمناجم في محاولة منها تبني سياسات اقتصادية بديلة عن الاقتصاد الريعي فأصدر القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 02/17 بتاريخ 2017/12/10 .

الفرع الثاني:الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

لقد كان للمقاولاتية تطورات عديدة و تعاريف مختلفة عبر الزمن و فيما يلي سنعرض أهم التعريفات والاتجاهات الفكرية أو المقاربات.

[1]R. Wtterwulghe,(1998),"**La P.M.E Une entreprise humaine**", De Boeck Université, Paris, p p. 68,81.

أولا:مقاربة فرصة الأعمال

إن المقاولاتية حسب هذا الاتجاه أو المقاربة تعرف على أنها العملية التي تتم من خلالها اكتشاف وتثمين الفرص التي تسمح بخلق منتجات و خدمات مستقبلية و هذا حسبShaneوVenkatarmanأما Casson فذهب بقوله بأن الفرصة تعني الحالات التي تسمح بتقديم المنتجات و المواد الأولية مع إدخال الطرق الجديدة في التنظيم وبيعها بسعر أعلى من تكلفتها الإنتاجية حيث يتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعد شخصا قادرا على اكتشاف الموارد الغير مثمنة و التي يقوم بشرائها و تحويلها إلى سلع و منتجات ذات قيمة للمستهلكين وفي حالة ما إذا تفطن المقاول لمثل هذه الفرص تتولد لديه الرؤية المقاولاتية و التي بدورها تدفعه لإنشاء المؤسسة بهدف استغلالها[1]،هذا و لا ننفي و جود مصادر أخرى للفرصة فحسبDruker تتمثل هذه الأخيرة في عنصرين مهمين هما:

- ✓ -الفرص الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات الاجتماعية،السياسية،الديمغرافية والاقتصادية؛
- ✓ -الفرص الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات التي تولد معارف جديدة.[2]

إذن فإن استغلال الفرص يرتكز على ظهور نشاط اقتصادي جديد غير مرتبط بالضرورة بظهور مؤسسة جديدة.

لم يخلو هذا الطرح من بعض المشاكل للتصور المقولاتي فمن المفترض أن تكون الفرص طبيعية يكفي معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها و تحويلها لحقيقة اقتصادية ،كما أنه و نفس هذا الاتجاه ركز على دراسة

[1]Eric Michael Laviolette et Christophe loue(2006)**,"Les compétences entrepreneuriales. Définition et construction d'un référentiel",**communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, 25-26-27 Octobre, Haute école de gestion Fribourg, Suisse, p 3.

[2]Karim Messeghem,(2006),"**L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne"**, le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25-27 Octobre, p 5.

طريقة استغلال الفرص التي تسمح بخلق منتج في حين تشكل المقاولاتية من خلال إنشاء النشاط و بالتالي يتوجب دراسة ما يحدث فعلا فيها من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل.

حيث عرف فان كترمان مجال البحث في المقاولة بأنه"الفحص العلمي لمسائل كيف،من طرف من، وماهي الآثار الناتجة عن اكتشاف،تقييم واستغلال فرص إنتاج سلع وخدمات مستقبلية"،ما يلاحظ على هذا التعريف أنّه يقصر مجال المقاولة على إنتاج السلع والخدمات،كما أنّه يظهر فرص الأعمال كحالات موجودة في الطبيعة،وما على المقاول إلاّ أن يكتشفها،ثم يقيمها ويستغلّها.

ثانيا :مقاربة إنشاء التنظيمات

تعني المقاولة في إطار هذه المقاربة إنشاء مؤسسات جديدة،لكن الرؤية الحديثة ضمن هذا التيار تتجاوز فكرة إنشاء المؤسسات إلى فكرة البروز التنظيمي،أي بروز أشكال جديدة للتنظيم انطلاقا من مؤسسة قائمة من قبل هذا حسب زعيم هذا الاتجاه Gartner ، و حتى نفهم جيدا هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة مجوع الأعمال التي يقوم بها المقاول المتمثلة في تجنيد و تنسيق الموارد المختلفة من معلومات،مواد مالية وبشرية...،وذلك من اجل تجسيد فكرته في شكل مشروع مقاولاتي بالاعتماد على قدرته على التحكم في التغيرات و مسايرتها من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة،[1]و يركز Gartner على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز و التحول إلى كيان موجود بعدما كان فكرة .

إن الغموض الذي يشوب هذا الاتجاه راجع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتثمين أي ابتكار أو فرصة كانت و التي تمكننا من الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة و هنا نتساءل هل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا،من جهة أخرى لا يمكن أن تؤدي جميع المقاولات المنشأة لإحداث

[1]Eric Michael Laviolette et Christophe loue(2006)**,"Les compétences entrepreneuriales. Définition et construction d'un référentiel",**Op.cit, p 3.

حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد إضافة إلى أهمية القيمة المقدمة ،حيث يمكن للمقاولة أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الإنتاج كما يبينه Bruyat.[1]

ثالثا:مقاربة الفرد و خلق القيمة

يتمحور هذا الاتجاه أو المقاربة حول دراسة العلاقة بين الفرد و القيمة حيث يرىBruyat و الذي يعد زعيم هذا التوجه أم الموضوع العلمي المدروس في المقاولاتية يتمثل أساسا في الثنائية الفرد و خلق القيمة حيث اقترح هذا المبدأ من طرفMorin الذي يندرج ضمن ديناميكية التغيير الذي يعرف من خلال منظورين،الأول التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة كإنشاء مقاولة من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد و التي لم تكن لهذه القيمة أن تقدم من دونهم، أما الثاني فهو ذلك الارتباط الذي يولد بين الفرد(المقاول) بالمشروع من خلال المقاولة التي أنشأها إلى درجة أنها أصبحت معرفة به بحيث تحتل هذه القيمة مكانة كبيرة في حياته فهي تدفعه إلى تعلم أشياء كثيرة و جديدة تساعده على تعديل شبكة العلاقات لديه بما تتماشى و متطلباته.[2]

مما سبق يمكننا اعتبار أن التوجهات الثلاثة متكاملة في ما بعضها و من هنا وجب توفر ثلاث عناصر للمقاولاتية و هي:[3]

أ. العنصر التنظيمي المتعلق بالرؤية،الثقة المثالية، الإبداع المخاطرة...؛

ب. عنصر البيئة (تنوع الاسواق)؛

ت. عنصر المقاول الذي هو جوهر المقاولاتية.

بالتالي يمكننا تحديد الجوانب الرئيسة للمقاولة و التي تتمثل في:

✓ تخصيص الوقت و الجهد؛

---

[1]Alian Fayolle,(2004),**Entrepreneuriat**, Dunod, Paris, p 29.

[2]Eric Michael Laviolette et Christophe loue, Op.cit, p 4

[3]زايد مراد،(2010)"**الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة**"،مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية:التكوين و فرص الأعمال،كلية علوم التسيير و الإقتصاد،جامعة محمد خيضر،ايام08/07/06 أفريل بسكرة،(الجزائر)،ص07.

- ✓ تحمل المخاطر المختلفة؛
- ✓ الحصول على العوائد؛
- ✓ عملية إنشاء جديدة ذات قيمة.

رابعا :مقاربة الإبداع

للمقاولاتية و الإبداع قيمة مضافة عالية وهما نشاطين يتصلان اتصالا وثيقا،فحسب البعض فان الإبداع هو مايميز المقاول ينعن المدراء، وحسب"Druker, Julien Et Marchesnayالإبداع شرط لخلق القيمة،سواء كان هذا الإبداع تكنولوجيا أو تنظيميا" وهنا كخمسة أنواع للإبداع هي:

- ✓ المواد الجديدة للاستهلاك (سلع وخدمات،أو استغلال مصادر جديدة للمواد الأولية)،
- ✓ الطرق الجديدة للإنتاج؛
- ✓ الطرق الجديدة للنقل؛
- ✓ الأسواق الجديدة؛
- ✓ الأنواع الجديدة للتنظيم الصناعي .

ويقوم المقاول عبر استغلاله للإبداع بتدمير الشكل القديم للمؤسسة،للمنتج،لطريقة الإنتاج..الخ لصالح "الشكل الجديد."

كما يمكن اعتبار السلع والخدمات الناتجة عن الإبداع قيما جديدة ،و هي تجسيد لفرص استغلّها المقاول المبدع، كما يمكن اعتبار الأشكال الجديدة للتنظيم الصناعي نوعا من البروز التنظيمي وفقا لرؤية الحديثة لتيار إنشاء التنظيمات.

لقد رأينا من خلال استعراض المقاربات الأربعة السابقة للمقاولة،أن هناك نقاط تقاطع فيما بينها،وبالتالي يمكننا استخدام هذه المساحات المشتركة لمحاولة اقتراح التعريف الإجرائي للمقاولة: "هي مسار

حركي ينشيء بموجبه فرد(أو مجموعة أفراد) تنظيما جديدا قد يكون مؤسسة جديدة أوشكلا للتنظيم،مرتكزا على مؤسسة قائمة ،لاستغلال فرص يمنحها المحيط،تنتج عن هذا المسار قيمة جديدة للفرد أو للمحيط ،تكون هذه القيمة أكبر في حالة الإبداع"".[1]

يعكس العرض السابق لتفصيل المقاربات الرئيسية للمقاولة ،ولمحاولة الجمع بينها،فكرة أساسية في الظاهرة هي فكرة الشيء الجديد (فرصة جديدة أو على الأقل إدراك" جديد "لفرصة قائمة ،مؤسسة أو تنظيم جديد ،قيمة جديدة،أو إبداع)،تمثّل هذه الفكرة خطوة مهمة في إدراك مفهوم المقاولة،لكن يجب البحث أكثر في السلوكيات المقاولاتية للمؤسسات القائمة،وفي الحقائق الميدانية في مجال إنشاء المؤسسات ،للوقوف على المميزات الأخرى لهذه الظاهرة.

المطلب الثاني: مفاهيم أوسع للمقاولاتية

عرف البحث والتكوين في مجال المقاولاتية منذ سنوات قليلة خلت إقبالا كبير من طرف العديد من الفاعلين كهيئات المرافقة ،المؤسسات الكبيرة ،هيئات التعليم العالي و المدارس العليا ، و تعدد تبذل كالدراسات التي بحثت في تعريفها و تحديد سبل تشجيعها في المجتمع لذا تعددت المفاهيم و المصطلحات حول المقاولاتية التي ارتكزت على أدبيات التسيير و من هذا المنطلق سنتطرق إلى مختلف و أهم المصطلحات الخاصة بالمقاولاتية .

الفرع الأول: المقاولاتية النسوية

تعد المرأة شريك أأساسيا في تحقيق أهداف التنمية و تطوير المجتمع ،فلا يمكن أن نحقق أي تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية،كيف لا والمرأة تشكل نصف سكان الجزائر،وهو ماشكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا

[1] يوسفبودلة،عبدالحقبنتفات،(2013)،"**دورالمقاولةالمصغرةفيالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالتحديات التي تواجهها**"مداخلة ضمن ملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية،العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،(الجزائر)، ص ص:2،3.

ملحا،على اعتبار أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق قفزة نوعية في مجال التنمية و نصفه مشلول ،كما يمكن القول أن إدماج المرأة في كل من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للدولة لا يجب أن يكون تنفيذ الالتزامات دولية و استجابة لضغوط المنظمات النسوية المتطرفة بل يرتبط بتمكينها الفعلي في التنمية،بشكل لا يتعارض وخصوصية المجتمع ونسقها لقيمي،وهذا انطلاقا من أن أدوار الرجال والنساء تختلف من ثقافة إلى أخرى.[1]

➢ **العوامل المؤثرة على المقاولة النسوية:**

إن من أهم العوامل المؤثرة على تطور المقاولة النسوية و أهم العوائق التي تعترضها،نجد مشكلة الحصول على التمويل خاصة منه البنكي،الذي يكون في بعض الأحيان جد صارم مع النساء ويطلب ضمانات لا تستطيع توفيرها ،بالإضافة لمشكلة الحصول على المعلومات واستغلال الفرص بسبب عدم الاندماج في الشبكات التي يمكن أن توفر ذلك ، مشكلة نقص الخبرة ، بالإضافة لضرورة التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية ،كما وجد أن توفر المحيط على نماذج لمقاولات ناجحة من شأنه حث النساء وتحفيزهم على الولوج لمجال المقاولة.

إن الحوافز التي تدفع النساء للمقاولة ،تختلف عن تلك المتعلقة بالرجال ،حيث لا تصنف النساء الربح المادي من الدوافع ذات الأولوية ،لكن تصنف في المرتبة الأولى الحاجة لتحقيق الذات و تجسيد أفكار وإبداعات خاصة بها (الحاجة للإنجاز).

➢ **مميزات المقاولة النسوية:**

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية،و هذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر هي:صفات المرأة المقاولة،خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء،و طريقة دخولهم في الأعمال.

[1] رقية حساني،رابح خوني، (2015)"**التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسوية،إطلالة على حالة الجزائر**"، مجلة دفاتر اقتصادية الطبعة السادسة،العدد الأول (الجزائر)ص127.

و النتائج تختلف و تبرز حسب نوع التكوين المزاول، نسبة المشاركة في الشبكات،والتمويل.

أولا : صفات المرأة المقاولة،فمعظم الدراسات أجمعت على أنها [1]:

- ✓ أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال، و غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائه الفترة من البطالة(تربية أطفالها)،أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها.
- ✓ هن أقل كفاءة من الرجال،ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.
- ✓ أقل كفاءة على المستوى المالي ،التسييري أو المقاولاتي.

ثانيا:خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء

عادة ما تتميز المؤسسات المسيرة من طرف المرأة بمايلي:

- ✓ المؤسسات أقل سنا و حجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات،المبيعات أو العمال.
- ✓ يتمركز نشاطه نحو لقطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض ،مثلا لتجارة بالتجزئة و الخدمات ،وقليلا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجالا لتصنيع ،النقل أو التحويل.
- ✓ النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال.

أما فيما يخص النجاعة ،و إذا قسمناها على أساس معدل بقاء المؤسسة (Survie) فنجد أن بقاء المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال ،أما إذا قيست على أساس نجاح المؤسسة

[1] سلامي منيرة، (2008)،"**التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،(الجزائر)،ص:37

فالنتائج متناقضة ،أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المر دودية فالنتائج متماثلة تقريبا ،لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر[1].

وجميع هذه الخصائص والمميزات للشخصية المسيرة ومؤسستها من شأنها التأثير على المستوى التمويلي،المشاركة في الدورات التكوينية والاستعانة بالتنظيمات الخاصة لدعم المقاولة،حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن ،أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومة وعرض الفرص الممكنة ،وقليلا ما تتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات ،أو الالتحاق بالتنظيمات المساعدة على المقاولة،وهذا بسبب نقص معلوماتهم حول الهياكل والمساعدات الموجودة و لكن رغم كل ذلك استطاعت النساء المقاولات إثبات وجودهن وفرضه،واستطعن بذلك جذب الممولين وزيادة الاهتمام بهن،وهذا ما تفسره كثرة الدراسات والأبحاث المقامة مؤخرا حول موضوع المقاولة النسوية،وتأثيره على اقتصاديات البلدان،كما يمكننا أن نلمس الأهمية أيضا من خلال نشأة العديد من الشبكات والمنظمات الخاصة بالنساء سيدات الأعمال ،وتسطير برامج خاصة وتكوينات متخصصة من أجل تحسين ورفع كفاءتهن[2].

الفرع الثاني: الثقافة المقاولاتية

إن المقاولة في منظار العلوم الاجتماعية المعاصرة،تمتلك ثقافة،كما تنتج سلعا و خدمات و كافة المخرجات المادية ، تلك الثقافة تتمثل في مجموع المعارف و القيم ، و المهارات و مختلف الاتجاهات والسلوكيات التي تكتسبها الإدارة العليا،و تمارسها داخل المؤسسة و خارجها،و التي تقدم قواعد مستقرة لتنظيم العمل،و لتنظيم سلوك العمال ؛ إن المقاولة إذن هي مكان مستقل نسبيا عن المحيط والمجتمع منتج لضوابط

[1] نفس المرجع السابق، ص:38 .

[2] سلامي منيرة، (2008)،"**التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 39.

تتحكم في العلاقات الاجتماعية و بالتالي فإن هذه المؤسسة ليس مجرد نصوص وقواعد قانونية،وليست كذلك نماذج و هياكل رسمية ، بل إنها تتشكل من روابط اجتماعية معقدة وأصيلة،تلك الثقافة تتجلى في مجموع التعبيرات و الإشارات،و في مختلف الطقوس و العادات والمراسيم فالمقاولة حسب هذا المنطق إذن،هي وحدة اجتماعية منتجة لقواعد وعادات،و معتقدات،مشتركة بين الأفراد المكونة لهذه الوحدة،و تظهر تلك الثقافة في مجموعة من الرموز كاللغة المتداولة بين مختلف الفاعلين،و طريقة اللباس وأسلوب تنظيم العمل،و طبيعة القيادة،و نظام الإعلام والاتصال،وأيضا التقويم و المكافآت والجوائز،وكيفية إدارة الوقت،وحل الصراع،أضف إلى ذلك جل القيم و المعايير المرتبطة بهذه الممارسات التنظيمية [1].

الفرع الثالث: التعليم المقاولاتي

تعرف موسوعة ويكيبيديا الانجليزية التعليم المقاولاتي بأنه " تلك العملية التعليمة التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وإثارة دافعيتهم و تعزيزها ، وذلك من جل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة "،وقد أشار آخرون إلى أن التعليم المقاولاتي هو العملية أو سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وإدراك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين، ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات، والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

وفي عمل أوروبي من قبل مجموعة من الخبراء الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء اقترحوا تعريفا مشتركا للتعليم المقاولاتي يشمل على عنصرين هما :

[1] يونس بنمورو(2013)" **ثقافة المقاولة : مكوناتها و خصائصها**"الحوارالمتمدن،الموقع: http://www.alhewar.org،العدد،3982تاريخ النشر،2013/01/24، الساعة 01:44،تاريخ الإطلاع،2019/02/22 على الساعة 03:55.

- مفهوم أوسع للتعليم : يشمل الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة.
- مفهوم أكثر خصوصية : يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسات جديدة.

يمكن القول نتيجة لذلك أن التعليم المقاولاتي و المجالات التي يتخللها وتتخلله تتميز بالتنوع، ويمكن أن تشمل جميع المدخلات والعمليات والممارسات التطبيقية في التعليم، بما في ذلك جميع المباحث والمراحل التعليمية النظامية وغير النظامية[1].

أ. أهمية التعليم المقاولاتي

إن التعليم المقاولاتي بشكل عام يهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وصقل المواهب والإبداعات الفردية ،وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص ،وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة ،فبرامج التعليم المقولاتي تهدف إلى تنمية القدرة على توفير وظيفة للذات و للغير.

الفرع الرابع : الروح المقاولاتية و مقوماتها

هي مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية،وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية،حيث لم يتفق الباحثين على حصرها،ولكن أمكننا أن نستشف منها ما يلي :

أ- اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها؛

ب- خلق القيمة :حيث تعكس هذه القدرة إمكانيات المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينة لإنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو إدخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل وتموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة ؛

[1] أيوب صكري،(2017)،"**واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر-الإنجازات و الطموحات**-"مجلة اقتصاد المال و الأعمال، الطبعة الأولى ،العدد الرابع،(الجزائر)،ص15،موقع www.asjp.cerist.dz.

ت– إيجاد الأفكار الجديدة الخلاقة التي تسمح برفع التحدي ؛

ث– اتخاذ القرارات الصائبة؛

ج– اقتحام الغموض؛

ح– المبادرة وتحقيق السبق؛

خ– استقراء المعلومات والتدقيق فيها ؛

د– تحقيق أفضل الأهداف في أسوأ الظروف ؛

ذ– التعامل مع حالات ومواقف عدم التأكد في المحيط ؛

ر– التصرف على أساس توقعات محسوبة ؛

ز– يتحمل المخاطر ولا يخشى الفشل ؛

س– يحدث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة ؛

ش– التعامل بمرونة ؛

ص–الديناميكية، التفكير النقدي .

لقد تعددت هذه الخصائص وتشابك الكثير منها، حتى تكاد أن تستعص عن الفصل بينها ،فهي مكملة متممة لبعضها ،وأكثرها لصيقة بالشخصية الإنسانية، ومع ذلك فهي وفي اعتقادنا بمكن تدعيمها وتعزيزها، بطرق وأدوات شتى قد تكون البرامج التكوينية أحد هذه الأدوات، ومن منطلق تسهيل الفهم والإستيعاب فقد ارتأينا تجميعها على النحو التالي:

- التحدي و الإصرار؛
- المخاطرة واقتحام الغموض؛
- المبادرة ؛
- استكشاف الفرص؛
- الإبداع والتجديد؛

- الاستقلالية[1].

1- مقومات الروح المقاولاتية

إن الحديث عن الروح المقاولاتية يحيل إلى الحديث عن المقومات الدافعة والمكونة لهذه الروح ،والتي تتعلق بمجموعة من المقومات الشخصية الخاصة بالفرد نفسه كي يصبح مقاولا من جهة ،وبمجموعة من المقومات البيئية المحيطة بالفرد من جهة أخرى.

أولا: المقومات شخصية

هناك مجموعة من العناصر الشخصية المتواجدة في ذهنية الفرد تعد كركيزة أساسية للفرد كي يمتلك روح مقاولاتية، وهذه المقومات متمثلة في سمات الفرد ذاته وهي :السمات الذاتية؛ والسمات السلوكية؛السمات الادارية.

ثانيا –المقومات البيئية:

أ . المحيط الاجتماعي :يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة،وأهم ما يؤثر في الفرد من المحيط الاجتماعي ما يلي[2]:

- ✓ **الأسرة** :تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة ،ولقد أثبتت بعض الدراسات الإحصائية الرابطة بين النسبة في المقاولاتية ووجود مقاولين سابقين في العائلة أو على الأقل في المحيط القريب من العائلة بالإضافة إلى مايلي :
- ✓ **الدين** :يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل و إتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت،ويعتبر الدين من بين المؤسسات الاجتماعية التي يستمد منها الفرد الكثير من القيم والمعايير ،فقيم

[1] المرجع السابق ،ص 14.

[2] سفيان بدراوي(2015)،" **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**"، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، ص:33.

العمل و إتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت ،والتفريق بين الحلال و الحرام ،وعليه يشكل الدين أحد مقومات الروح المقاولاتية لدى الفرد.

ب . الجهات الداعمة :نظرا لأن الروح المقاولاتية لدى الفرد تنشأ من المحيط الذي يؤثر فيه ممثلا في المؤسسات العامة و الخاصة ،وهيئات الدعم والمرافقة وقد رئينا الدور الذي تلعبه هذه الجهات في دفع الفرد نحو المقاولاتية ،فكلما كانت فعالة كلما زادت من الروح المقاولاتية لدى الأفراد الذين لم ينشئوا مؤسسات بعد.

ج . مراكز البحث العلمي :يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية ،إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية و المثابرة ،الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى ،كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها ،فمن خلال إدماج الجانب البيداغوجي في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمقاولاتية ،سواء على مستوى التدريس أو بتنظيم الملتقيات والندوات التي تثري هذه المواضيع ،كلها تؤدي إلى زيادة الروح المقاولاتية للطلبة.

المبحث الثاني: المقاولاتية

لقد اخذ مفهوم المقاولاتية حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف الاقتصاديين مقارنة مع الماضي الذي كان يتمحور حول المؤسسات الكبيرة باعتبارها المولد الوحيد للثروة،أما في الوقت الحاضر فقد تراكمت العديد من وجهات النظر و الاراء في تحديد مفهوم شامل لها.

المطلب الأول :مختلف تعاريف المقاولاتية

لا يقتصر تعريف المقاولة على منظور واحد بل يتعدى ذلك و فيما يلي بعض التعاريف في مختلف المجالات التي سنتطرق إليها باختصار.

الفرع الأول: تعريفات المقاولاتية

إن من اهم التحديات التي يواجهها الباحثين و الدارسين في المجال الإداري و الاقتصادي والمجالات الأخرى المرتبطة بالمقاولاتية هي توضيح أو إعطاء تعريف محدد و دقيق ،فلحد الساعة لا يوجد إطار نظري واضح يتفق عليه جميع الباحثين و السبب يعود إلى ارتباط التعاريف بالنظريات الاقتصادية من جهة و بطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في البلد من جهة أخرى.

أولا : تعريف مرصد المقاولة العالمي Global Entrepneurship Monitor(GEM) فهو محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة مثل توظيف النفس و إنشاء منظمة جديدة أو توسيع المنظمة الحالية أو توسيع مجالات العمل الحالي من قبل الأفراد أو فرق الأفراد أو تأسيس أعمال تجارية[1].

ثانيا : التعريف الاقتصادي للمقاولاتية

"إن التعريف الاقتصادي للمقاولاتية يقصد به الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج،القائمة على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة،على التصميم و تنظيم و إدارة بشرية،و تجهيزات ورأس المال و اليد العاملة و الوسائل المالية و المعنوية و القانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين،صناعي أوتجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاولة أو المشروع،فإذا لم توجد هذه العناصر في الخطة لأنهاتفقد صفة المقاولة و من هنا لم تعد قادرة على منح الصفقة التجارية على النشاط و على القائم بالنشاط صفة التاجر أو النشاط غير تاجر" [2].

[1] عمرعليإسماعيل،(2010)"خصائص الريادةفي المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني"،مجلةالقادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية،المجلدالثاني عشر،العدد الرابع،(العراق)،ص 70.

[2] ريم لونيسي،(2018)"صعوبات ريادة الأعمال النسوية بحجمها الصغير و المتوسط في الجزائر" المجلة الجزائرية للأمن و التنمية العدد السابع رقم2(الجزائر)،ص17.

ثالثا : التعريف القانوني للمقاولاتية

هو عقد يتعهد احد طرفيه بمقتضاه أن يصنع شيئا أو يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الأخر،يدل هذا التعريف على أن المقاولة عقد معارضة رضائي يلتزم فيه المقاول بصناعة شيء أو أداء عمل،في مقابل التزام الطرف الأخر بتقديم بدل نقدي متفق عليه،إما شهريا و إما بنسبة معينة النفقات الفعلية .

رابعا : التعريف الاجتماعي للمقاولاتية

تعرف المقاولاتية من الناحية الاجتماعية على أنها وحدة هادفة ، تتكون من عناصر بشرية و مادية ومعنوية، تحيا و تموت كسائر الكائنات الأخرى، تمارس النشاط الاجتماعي و تتمتع بذمة مالية و تنتج سلع وخدمات في محيط محدد،كما تعرف أيضا على أنها مسئولة عن خلق ثروة اقتصادية واجتماعية من خلال تشغيل الخيال، إرادة شخص نجح في تطوير نشاط من خلال الموارد المتاحة.[1]

بمعنى أخر المقاولاتية المفهوم الاجتماعي هي كبناء متعدد الأبعاد يتضمن قيما وسلوكيات لتحقيق أهداف اجتماعية فهي الفكرة الإبتكارية التي تعالج قضية اجتماعية، وقابلة للتطبيق كمشروع مقاولاتي يحل المشكلة ويحقق أثرا اجتماعيًّا،فالمشكلات الاجتماعية هي الباعث لابتكار حلول تتفق عليها عقول المبدعين الاجتماعيين الذين يجدر بهم أن يبحثوا عن مشكلات مجتمعهم وأسبابها وسبل معالجتها وينتجوا أفكارا خلاقة ومبدعة وحلولًا جديدة تكسر الأنماط التقليدية وتغير في النظم السائدة،فالفكرة الإبداعية ينبغي ألّا تكون حبيسة أدراج العقل، فقد تذبل وتَنسى ولا تدب في روحها الحياة إلا بتنفيذها

أما من حيث المبدأ هي ذلك المفهوم الجديد الذي ينطلق من التحديات الاجتماعية لإيجاد حلول لمشكلات مجتمعية،وهو من صميم النزعة الإنسانية الخيرة التي يلتقي فيها مع العمل التطوعي الخيري، لكن العمل التطوعي يعتمد على توزيع المنافع والخدمات للمجتمع مجانا بعيدًا عن تحقيق الربح المادي، وهنا تعمل

[1] نفس المرجع السابق،ص: 18.

المقاولاتية وفقًا للأساليب التجارية المعروفة بما فيها تحقيق الأرباح، لكن القيمة الاجتماعية هي الجوهرية، والتربح إنما هو من أجل تحقيق استدامة مالية للمشروع المقاولاتي.

أ. **السمات الأساسية للمقاولاتية بالمفهوم الإجتماعي:**

إن المقاولاتية بمفهومها الاجتماعي تعد تفكير غير تقليدي حيث تعبر عن محاولة إحداث تحول ثوري لمواجهة التحديات الاجتماعية،كما تقدم حلول مستدامة و بذلك ينبغي أن تنطوي المقاولاتية على إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، ولا تكون مجرد حلول وقتية أو ذات أثر هامشي محدود إضافة إلى تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي مما تستلزم إحداث أثر اجتماعي ملحوظ للمجتمعات التي عانت طويلًا من التهميش والحرمان من قبل الجهات الفاعلة ومؤسسات الدولة، وبالتالي يمكن قياس هذا الأثر بمقارنة حال هذا المجتمع قبل ظهور حلول مبدعة لمشكلاته المستعصية.

ب. **آثار المقاولاتية في المجتمع:**

يمكن قياس أهم آثار المقاولاتية في المجتمع وفق المستويات التالية:

- **المدى القصير**: تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع (خلق فرص عمل، توليد الناتج، أو زيادة الإدخار عن الإنفاق العام).
- **المدى المتوسط**: تتجلى قيمة االمقاولاتية الإجتماعية في كونها نموذجا محتملًا يعمل على رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثم يقاس نجاح المقاولاتية الإجتماعية بقدرتها على زيادة الإنتاجية، وقيام مشروعات تنموية.
- **المدى الطويل**: أما المساهمة الأكثر أهمية للمقاولاتية المجتمعية فتحدث على المدى الطويل، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الإجتماعي.

يمكن تلخيص مفهوم المقاولاتية في نتاج التفاعل بين مكوناتها الأساسية:العنصر البشري، المالي والتقني، هدفها الرئيسي إنتاج سلعة معينة لبيعها في السوق قصد الربح فهي إذن تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمجتمع وكل هذا نظرا لعلاقتها مع المحيط الخارجي ،كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01.1) : تعريف للمقاولاتية

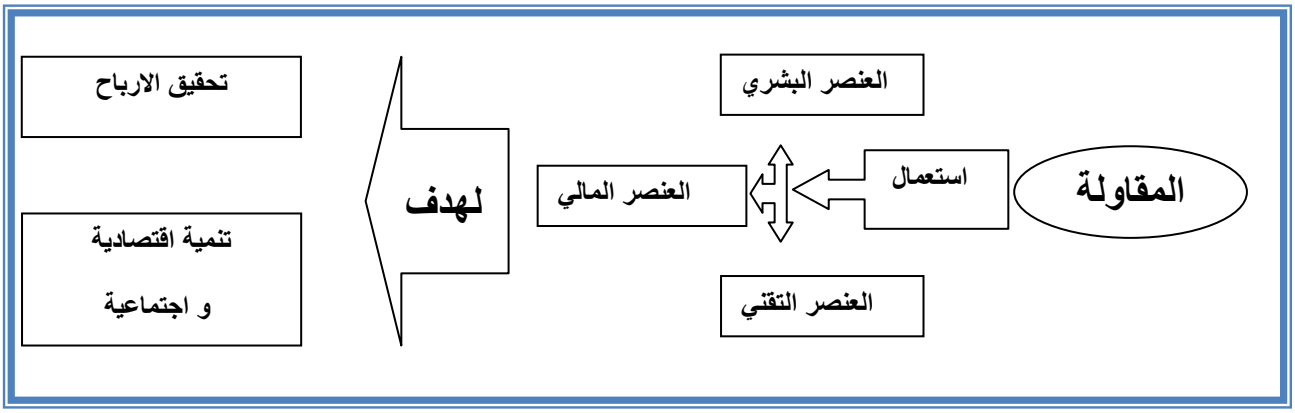

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

الفرع الثاني : دوافع التوجه للفعل المقاولاتي

يمكننا تلخيص العوامل التي يمكن أن تقود الفرد لمجال المقاولة في نموذج يعتبر أساس الدراسات في المقاولاتية وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ**A.Shapero&L.Sokol** حيث قام الباحثان بتأسيس نموذج بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولة، والفكرة الأساسية للنموذجتقول:" أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مقاولة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد"[1].

أولا : العوامل التي تقود الفرد للفعل المقاولاتي

[1]Bayad M, Bourguiba M, (2006), " **De l'universalisme à la contingence culturelle : Réflexion sur l'intention entrepreneuriale** ", 8ème congrès international francophone en entrepreneuriat et PME CIFEPME, 25,26-27 octobre, Fribourg, Suisse,p7

إن نموذج تكوين الحدث المقاولاتي السالف الذكر حدد العوامل في ثلاث مجموعات من العوامل ،يمكننا تفسير متغيرات النموذج كما يلي:

أ. **الإنتقالات السلبية(Les déplacements négative)**: مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا عن العمل،....الخ.

ب. **الإنتقالات الإيجابية (Les déplacements positifs)**: مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين، ...الخ.

ت. **الأوضاع الوسيطية (Les situations intermédiaire)**: مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن.

وتعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد، والمحركة للحدث المقاولاتي،فالانتقالات السلبية مثل الهجرة، يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي، وهذا ما تم ملاحظته فعليا في بعض البلدان من خلال قيام بعض المجموعات العرقية بإنشاء مقاولات، مثال ذلك ما لوحظ بفرنسا، من خلال قيام بعض الأفراد من الجالية اللبنانية بإنشاء مقاولات خاصة، بالإضافة لمجموعات عرقية أخرى أما الانتقالات الإيجابية والأوضاع الوسيطية، فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم،وما بين المتغيرات المفسرة للنموذج والتي تتمثل في المجموعات الثلاثة من العوامل، والمتغيرة المفسرة التي تتمثل في إنشاء المقاولة،يعرف الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسيطية هما: إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي. وهما تختلفان من فرد لآخر، وتساعدان في تحديد الأفعال الواجب القيام بها.[1]

[1]Azzedine Tounès,(2003)" **L'intention entrepreneuriales ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE**", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion ,université de Rouen, France, p.45.

لا بد لهذه العوامل أن ترتكز على عدة نقاط محورية و التي تتمثل في:

1) **إدراك الرغبة(Perception de désirabilité)**: وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد. فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة. ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة، بالإضافة للتجارب السابقة والفشل في تجارب مقاولاتية سابقة، كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

2) **إدراك إمكانية الإنجاز(Perceptions de faisabilité)**:تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته، فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي الفرد، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة، ومن خلال أفراد المجموعة.

كما تؤثر كل من مساعدة الزوج(ة)، والأصدقاء، النصائح والاستشارات، والتكوين الخاص في كيفية إنشاء المقاولات على إدراك إمكانية الإنجاز لدى الفرد، كما يشير الباحثان لأهمية التكوين الخاص في المقاولة على إدراك الفرد لرغباته وإمكانية إنجازه لها، بالإضافة للعناصر السابقة أفرزت الدراسات على مجموعة أخرى من العوامل من شأنها دفع الشخص نحو مجال المقاولة.

ثانيا : أسباب التوجه للفعل المقاولاتي

- **نموذج مقاول لتقليده:** حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين جدد (Shapero et Sokol) ؛ كما وجد أن جنس المقاول –النموذج– له تأثير كبير، حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاولة، ونفس الشيء بالنسبة للرجل، كما أن صلة القرابة تؤثر بشكل أكبر، بمعنى أن الشخص يتأثر أكثر

بوالديه، حيث أثبتت الدراسات أن البنت تتأثرر أكثر إذا كانت الوالدة تعمل لحسابها الخاص، ونفس الشيء بالنسبة للرجل حيث يتأثر أكثر بعمل والده.

- **الخبرة:** إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة. وحسب نظرية رأس المال البشري مع العلم أن رأس المال البشري يتكون من المعارف والقدرات التي تساعد الأفراد على اكتشاف واستغلال الفرص. لذا، تختلف استعدادات الأفراد في اكتشاف واستغلال الفرص حسب مستوى رأس المال البشري، وذلك من ناحية الحصول على مختلف المعلومات وطرق تحليلها المختلفة ، فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملية.
- **غياب الشبكات المفيدة والوضع الاجتماعي:** غالبا ما يكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل، وهذا ما يفسر تعذر انتمائها لبعض الشبكات الاجتماعية ، وحتى في حالة انتمائها لها، فتكون طبيعتها مختلفة عن تلك التي ينتمي إليها الرجال، حيث عادة ما تنتمي النساء إلى شبكات تكون مكيفة لتحقيق أهداف مرتبطة بالمهام العائلية،مما يصعب كيفية الحصول على المعلومات والوسائل الضرورية لإنشاء مؤسساتهن.
- **الموارد المالية:** فكما نعلم، فأي شخص يريد إنشاء مقاولة، فيجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها.

الفرع الثالث : محفزات التوجه للفعل للمقاولاتي

إن التوجه للفعل المقاولاتي يفعل جراء عدة محفزات من بينها[1]:

- **المحفزات الاجتماعية الاقتصادية**. مثال ذلكتلبية لحاجات أساسية متعلقة بالبقاء، الحصول على دخل، رفع القدرة الشرائية، تحسين الشروط المعيشية.
- **المحفزات الشخصية**.من خلالتحسين نوعية المعيشة، إثراء حياتهم الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات، للانشغال بفعل شيء، لإعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة، للانفتاح ، للحصول على الاستقلالية الذاتية.
- **الحوافز المالية**: وهي تخص الشباب المتحصل على شهادات، واللذين يمارسون هذا النشاط بعد نهاية دراستهم، أو نتيجة فترة طويلة من البطالة، لكن الأعمال التي يقومون بها، عادة ما تكون أعمال صغيرة، أو غير قانونية.
- **الحوافز التقنية**: وهي تخص المقاولين اللذين لهم خبرة في المجال، ويرغبون في التحول لقطاع يشهد نموا بالإضافة للمهندسين اللذين يريدون إبداع منتج جديد، أو أسلوب عمل جديد.
- **الحوافز التجارية**: وهنا تحفز خاصة المقاولين اللذين يرغبون في استغلال فرص عمل، أو سوق معينة.

المطلب الثاني: تصنيفات المقاولة

يمكن للمقاولة أن تأخذ أشكالا متعددة نظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة .

[1] منيرة سلامي،(2012)،"**التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر– بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**–"مداخلة،الملتقى الوطني حولإستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،ص ص6،5.

الفرع الأول: التصنيف حسب القطاعات الاقتصاديةsecteurs économiques

يعتمد هذا التصنيف على معيار القطاع الاقتصادي،وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مجموعة من المقاولات حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي تزاول فيه أنشطتها،وهذه القطاعات الاقتصادية إجمالا هي كمايلي:

أ- **القطاع الأولي**: ويشمل الفلاحة والصيد البحري واستخراج المعادن.

ب- **القطاع الثانوي**: ويضم الصناعة والبناء والأشغال العمومية.

ت- **القطاع الثالث**: أي قطاع الخدمات (كالنقل والتجارة).[1]

زيادة على التصنيف حسب القطاع الاقتصادي ،من المفيد الاعتماد على معيار فرع النشاط الاقتصادي المرتبط بالتصنيف القطاعي، فالقطاع الاقتصادي يتكون من مجموعة من المقاولات التي تزاول نفس النشاط الاقتصادي الرئيسي، أما فرع النشاط الاقتصادي فهو يتكون من مجموعة المقاولات التي توفر نفس السلعة أو نفس الخدمة، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين أنواع متعددة من المقاولات داخل قطاع اقتصادي معين، ففي القطاع الأولي مثلا، يمكن تصنيف المقاولات إلى مقاولات الحبوب، مقاولات مشتقات الحليب، مقاولات الحوامض، مقاولات صيد الأسماك، مقاولات استخراج المعادن... وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الثانوي: مقاولات صناعة الأدوية مقاولات النسيج... والقطاع الثالث: مقاولات النقل، مقاولات الفنادق...إلخ.

[1] درحمون هلال(2005)،"**المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،ص :25

الفرع الثاني: التصنيف حسب الحجم

يأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار حجم المقاولة والذي يمكن قياسه بالاعتماد على معايير جزئية كمبلغ الرأس المال المالي ،ومستوى رقم المعاملات ،وحجم اليد العاملة مع اختلاف في الحد الأدنى والحد الأقصى لقيم هذه المؤشرات من بلد إلى آخر، وعلى هذا الأساس، يمكن التمييز بين الأنواع التالية من المقاولات:

- المقاولات الصغيرة جداles micro entreprises :وهي مقاولة يشتغل فيها عمال يعدون على رؤوس الأصابع (4 على الأكثر) وتحقق رقم معاملات صغير جدا.
- المقاولات الصغيرةles petites entreprises :وهي مقاولة تشغل عددا صغيرا من العمال(بين 4و20) وتحقق أرقام معاملات صغيرة.
- المقاولات المتوسطةles moyennes entreprises :وهي مقاولة تشغل عددا متوسطا من العمال (بين 20و100) وتحقق رقم معاملات متوسط.
- المقاولات الكبرىles grandes entreprises :وهي مقاولة تشغل أعداد غفيرة من العمال (أكثر من 100)، تحقق رقم معاملات مرتفع.
- المجموعةHolding :وهي مجموعة شركات تشمل الشركة الأم وشركات تابعة لها، وهنا يكون دور الشركة الأم هو تسيير الشركات ومراقبتها[1].

الفرع الثالث :التصنيف حسب الملكية(الإطار القانوني)

يعتمد هذا التصنيف على نوعية الجهات التي تمتلك أصول المقاولة، وعلى هذا الأساس تصنف المقاولات إلى ثلاث تصنيفات و هي على التوالي:

1. مقاولات خاصةEntreprises privés :وهي مقاولات يملكها القطاع الخاص سواء كانت مقاولة فردية أو عائلية أو شركة مساهمة.

[1] أمينةمخلفي(2015)،" **محاضرات حول اقتصاد و تسيير المؤسسة**"،جامعة قاصدي مرباح،كليةالعلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة،(الجزائر)،ص6.

2. مقاولات عموميةEntreprises publics :وهي مقاولات يملكها القطاع العام سواء كان إدارة مركزية أو جماعات محلية.

3. مقاولات شبه عموميةEntreprises semi public:وهي مقاولات يمتلك أسهمها القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.[1]

الفرع الرابع :التصنيف حسب الجنسية

يعتمد هذا التصنيف على معيار جنسية مالكي أصول المقاولة، وعليه فإن المقاولات تصنف إلى ما يلي :

- ✓ **المقاولات الوطنية:** ويملك أصولها مواطنون من البلد الذي تتواجد فيه المقاولة إذا كانت المقاولة خاصة أويملك أصولها القطاع العام إذا كانت المقاولة عمومية.
- ✓ **المقاولات الأجنبية:** ويملك أصولها أشخاص أجانب أو قطاع عام أجنبي، خاصة فيما يسمى بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الشركات المتعددة الجنسيات
- ✓ **المقاولات المختلطة:** ويملك أصولها أشخاص أجانب ومواطنون محليون بنسب مختلفة.

المبحث الثالث: المقاول

كلمة المقاول في فرنسا خلال العصور الوسطى كانت تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى لتحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر فقد كان يعد الفرد يعتبر المبدع الذي يقوم بجمع و تنظيم وسائل الإنتاج،بهدف خلق منفعة جديدة ، و فيما يلي سنتطرق غلى تعاريف المقاول لبعض علماء الاقتصاد .[2]

[1] لخلف عثمان(2004)، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "دراسةحالةالجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،(الجزائر)،ص ص 34،33.

[2] بن زاير مبارك،(2017)،"**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في تحفيز المقاولاتية**"،مجلة اقتصاد المال والأعمال،الطبعة الثانية العدد الثاني،الجزائر،ص3.

المطلب الأول: تعار يف حسب علماء الاقتصاد

عمد الكثير من العلماء إلى تعريف المقاول كل حسب انتمائه ، و سنتطرق فيما يلي إلى أهم التعاريف حسب أشهر علماء الاقتصاد

الفرع الأول: تعريف المقاول حسب شوم بيتر

"في التاريخ الاقتصادي يتضمن عدم الشك في عقول العلماء الذين ضحوا بوقتهم لتطوير النظرية الاقتصادية حيث يعد جوزيف شومبيتر(Jaoseph Alois Schumpeter 1956/1883) من أهم الاقتصاديين الذين برزوا في مجال المقاولة لهذا نجد حاليا في ظل الاهتمام بروح المقاولة عبارة "l'entrepreneur Schumpétérien " لأن شومبيتر يعد الأب الروحي للمقاول، فحسبه المقاول هو كل شيء مبدع و مجدد حيث و في سنة 1935 يقول"المقاول أصبح شخصية مركزية للتنمية الاقتصادية"وذلك من خلال نظرية التطور الاقتصادي".[1]

الفرع الثاني: حسب كانتيون(cantillon,1755)

"المقاول هو الشخص المتخذ للأخطار، لأنه يستثمر أمواله بحيث يوضح كانتييون بأن المقاول يشتري المادة الاولية بسعر معين من أجل تحويلها و بيعها بسعر غير مؤكد. إذن المقاول حسبه هو الشخص الذي يعرف انتهاز الفرص من اجل تحقيق الربح ،لكن يجب أن يؤمن على الاخطار التي تصادفه.

[1] شافي العامرية فدوى ،(2015)،" **أبعاد كفاءات ومهارات المقاول في تطوير المؤسسة**" مجلة البديل الاقتصادي ،الطبعة الثانية،العدد الثاني، (الجزائر) ص،212.

الفرع الثالث : حسب جون باتيست ساي(Jean Baptise Say)

" هو إلى حد بعيد يتفق مع كانتيون على أن المقاول متخذ للأخطار بما أنه يستثمر ماله ،لكنه قام بالتفرقة بين المقاول و الراسمالي ، فالمقاول صنفه كمبدع و يرى أنه وكيل للتجديد و التغيير في المجتمع ففي نظره "المقاول هو الشخص الذي يستثمر ماله الخاص و ينسق الموارد من اجل الإنتاج"[1]

المطلب الثاني: الخصائص و المواصفات الشخصية الأساسية للمقاول و أنواعه

إن تناول الفعل المقاولاتي يبرز لنا أهمية المقاول كونه المحرك ،لذا وجب ذكر مواصفاته الشخصية و انواعه حسب دراسات المجتهدين في المجال و في ما يلي سنذكر أهم خصائصه و مميزاته و كذا كفاءاته و مهاراته وصولا إلى أنواعه.

الفرع الأول: خصائص و مميزات المقاول

حسب روبرت بابين R.PAPIN هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان إذا اقتراح وصفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى شخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- **الطاقة والحركية**: فالطاقة والحركية سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.

2- **الثقة في النفس**: تعمل الثقة في النفس على تنشيط الجوانب الإدراكية والتصورية للمقاول، وذلك بجعله أكثر تفاؤلا تجاه المتوقع من أعماله الجديد، فالأفراد الذين يملكون الثقة بالنفس يشعرون أنهم يمكن أن يقابلوا التحديات وعن طريق الثقة بالنفس يستطيع المقاولون أن يجعلوا من أعمالهم أعمالا ناجحة، إنهم يملكون شعورا متفوقا وإحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى، فميزة الإحساس بالأمان التي يبحث

[1] نفس المرجع السابق،ص ص:213،214.

عنها الأفراد عادة لا تحد من قدرتهم وحريتهم في السيطرة على الأمور ويعتبرون حدوث الخطأ وتحمله جزء من ضريبة الأعمال، ودافع كبير للإبداع والتطوير وإضافة قيم وخدمات جديدة للمجتمع.[1]

3- **القدرة على احتواء الوقت:** ينبغي على صاحب الفكرة أن يضع قي الحسبان أنه سيقوم بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا، ولا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل[2].

4- **القدرة على حل مختلف المشاكل:** فقد تواجه المقاول عقبات عديدة عند قيامه بإنشاء مؤسسة وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها، واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى، ومع هذا فلا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما،لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى مساعد ما.

الفرع الثاني: كفاءات المقاول

أ- تعريف الكفاءة:

إن مصطلح الكفاءة متعلق بعدة مفاهيم كالقدرة و المعرفة و السلوك و المهارات، ففي معجم "le petit Larousse" عرفت على أنها القدرة و المعرفة في مادة معينة، و التي تعطي الحق في إبداء الرأي فيها،أو إصدار الأحكام فيها.

كما عرفت الكفاءة على أنها معرفة التطبيق على اساس الحركة و الاستعمال الفعال لمجمل الموارد،فهي القدرة على التسيير بفعالية لنمط معرف من الوضعيات.

ب- أنواع الكفاءات:

[1]صندرة صابيي،(2015)،"**محاضرات في إنشاء المؤسسة**"جامعة قسنطينة 2 ،عبد الحميد مهري،الجزائر،ص 10.

[2]وفاء رايس،(2010)،"**دورالتكوين في تنمية الحس المقاولاتي**" ، مداخلة ضمن ملتقى حول المقاولتية، التكوين و فرص الأعمال،ايام 8/7/6 أفريل ،جامعة بسكرة، الجزائر،ص 10.

يقسم Guy Le Bouterf أنواع الكفاءات إلى ما يلي:

- المعارف النظرية(معرفة الفهم،معرفة التفسير)؛
- معارف الإجراءات(معرفة كيف نتصرف)؛
- معرفة التصرف في الإجراءات(معرفة القيام بالعملية)؛
- معرفة التصرف في الخبرات(معرفة العمل، القيادة)؛
- معرفة التصرف الاجتماعية(معرفة السلوك الجديد، القيادة)؛
- معرفة التصرف الإدراكي(معرفة معالجة المعلومات،تسمية العمل الذي نقوم به،التعلم، التصرف بعقلانية).[1]

الفرع الثالث: مهارات المقاول و مصادرها

المقاول هو شخص قادر على تحقيق مراده من خلال استغلال نقاط قوته و من اهم هذه النقاط مهاراته ،إلا انه و جب علينا معرفة أنواع هذه المهارات و مصادرها.

أولا : المهارة

صنفها هنري مينتزبارغ" Henry Mintzberg " في أربع أنواع من خلال دراسة قام بها و هي كالأتي:

أ- **المهارات المتعلقة بالتخطيط**: و هي تشمل المهارات في وضع الأهداف الجيدة وفقا للوقائع الملموسة، امتلاك الخرائط المسطرة و يقصد بها طرق الخروج من المشاكل .

ب- **مهارات التنظيم:** وهي تشمل امتلاك القوة،معالجة الفروقات الثقافية،تكوين فرق العمل،القدرة على التفويض و التمكين،تخفيض التوتر و الإجهاد.

[1] شافي العامرية فدوى ،مرجع سبق ذكره، ص215 .

ت- **مهارات التوجيه:** و هي اختيار الأسلوب القيادي الفعال.

ث- **مهارات الرقابة:** و تشمل الموازنة و الانضباط و تقويم المعلومات المرتدة.[1]

ثانيا : مصادر المهارات

من البديهي أن المهارة لا تنحصر لأي إمكانيات محددة أو شخص معين أو مكان ما بل ترتكز على عدة عوامل كالتجارب و القيم و المعلومات و الخبرات المكتسبة على مر الزمن و فيما يلي سنعرض أهم مصادر الكفاءات و المهارات التي يمكن للمقاول اكتسابها و ذلك من خلال:

- المؤسسات التعليمية؛
- التكوين المهني؛
- الحاضنات و المراكز التقنية؛
- مشاتل المؤسسات؛
- العائلة.

الفرع الرابع : أنواع المقاول و دوره

إن مفهوم المقاول يشكل حالة فاعلة من النشاطات التي تمارسها الجماعات والأفراد من خلال بذل الجهود لتحقيق سبل النمو والتحسين في إشباع حاجات الأفراد والجماعات وتشجيعهم نحو العطاء المتميز من خلال الإبداع والتفرد في الأداء ،وقد تعددت أنواع المقاول و أدواره بتعدد الدارسين و الدراسات من هنا سنتطرق إلى أنواعه و أدواره.

أولا: أنواع المقاول

إن ظهور المقاولين بصفة عامة و بالخصوص في الجزائر تجلى في مجموعة مختلفة بين المنطقين العائلي و الاقتصادي و ذلك حسب دراسة قامت بها آن جيلي لمعرفة أسباب ظهور المقاول الجزائري كفاعل اقتصادي واجتماعي حيث توصلت في دراستها إلى و جود خمسة أنواع للمقاول نذكرها في:

[1] نفس المرجع السابق ، ص 216

أ. **المقاول الإطار** :هذه الفئة المقاولاتية تتميز بمستوى تعليمي مرتفع ،فهم كانوا إطارات قدامى في القطاع العمومي ،شغلوا مناصب عديدة في القطاع العام تعرفوا فيها على آليات التسيير ،وهذا ما مكنهم من إنشاء المقاولات التي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية سنوات 90 ، كما انه توجد عوامل اقتصادية أخرى كالتسريح التعسفي و الخوصصة و ما شابه ذلك لها أدت إلى ظهور ها ته الفئة[1].

ب.**المقاول المغترب** :تتميز هذه الفئة بتقاليد الهجرة وتمركزت بقوة في منطقة القبائل ،هاجروا إلى فرنسا وعادوا منها سنوات الثمانينات حين صدر قانون الاستثمار الخاص لسنة 1982 ، مارسوا أنشطة عديدة في المهجر خصوصا التجارة واكتسبوا خبرة مهنية ،وكانت لديهم فكرة الرأسمال والخبرة المهنية كضرورة أساسية لإنشاء المقاولات في الجزائر في تلك الفترة.

ت.**المقاول الوريث** :ويوجد ثلاث نماذج فرعية ضمن المقاول الوريث:

- **الشباب المقاولين** : يتراوح سنهم ما بين 25 و 35 سنة ،يملكون مقاولات خاصة قديمة ورثوها عن آبائهم مستواهم التعليمي مرتفع ،يعتمدون على سلوكياتهم المهنية غير تقليدية التي ورثوها.
- **المقاول الوريث** :الذي يتراوح سنهم ما بين 40 و 50 سنة اكتسبوا خبرة مهنية في المؤسسة العائلية من خلال تمرنهم على العمل لسنوات ،لديهم مستوى تعليمي ضعيف ،ينتمون إلى نفس المنطقة.
- **المقاول الوريث** :أنشئوا مقاولاتهم في نهاية التسعينات بمساعدة آبائهم ،لديهم تجربة مهنية ورثوها ورأس مال اقتصادي واجتماعي[2].

ث.**المقاول ذو التقاليد المقاولاتية** : من خصائصه أنه في الخمسينيات من العمر ،تأهيله العلمي

[1] نجوى بوزيد،(2014)،"**الظاهرة المقولاتية بين التناول النظري و خصوصية التجربة الجزائرية**"،مجلة الحقيقة، العدد 31،جامعة عبد الرحمان ميره،بجاية،الجزائر،ص 307.

[2] رحماني إسحاق،(2014)،"**سوسيولوجيا المقاولة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة**"،مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات،المجلد الاول،العدد الثالث،ص127.

ضعيف ،كان يملك مقاولة خاصة ،فشلت بأسباب اقتصادية واجتماعية فانشئى مقاولة جديدة بفضل خبرته المهنية السابقة في ذلك المجال ،يملك تقاليد عائلية وتجارية هدفه توظيفها في مقاولة عائلية من اجل توفير العمل لأفراد العائلة دون اللجوء إلى مؤسسات أخرى ،بمعنى أن استثماره في مدينته يعد هدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي.[1]

ج.**المقاولين العمال** :عملت هذه الفئة لمدة طويلة في القطاع العام ،اكتسبوا خبرة مهنية نتيجة العمل ،وتزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر آنذاك ،والإصلاحات الاقتصادية المعروفة سنوات التسعينات والتسريح التعسفي للعمال قاموا بإنشاء مقاولات خاصة ،يمتلكون المعرفة المهنية والخبرة طويلة المدى في القطاع العمومي ،وشبكة علاقات اجتماعية قوية[2].

ثانيا: دور المقاول

إن الأفراد الذين ينشئون أعمالا جديدة يؤدون خدمة ذات قيمة كبيرة لبقية أفراد المجتمع ،وتلعب الأعمال الصغيرة عدداً من الأدوار الهامة في الاقتصاد وهي:

1. **توفير الوظائف الجديدة :** إن الوظائف التي توفرها المشروعات الصغيرة تختلف عن تلك التي توفرها الشركات الكبرى في نواحي رئيسة عديدة فالمشروعات الصغيرة عادة ما تدفع أجوراً نقدية وتقاعد وما إليهما اقل مما تقدمه الشركات الكبرى ،لأن 25 %من الوظائف في تلك المشروعات هي وظائف مؤقتة [3]،كما أن العاملين في المشروعات الصغيرة حاصلين على مؤهلات علمية أدنى من تلك التي حصل عليها الذين يعملون

[1]نجوى بوزيد،مرجع سبق ذكره،ص 308.

[2]رحماني إسحاق،مرجع سبق ذكره،ص 128.

[3]عمر علي إسماعيل،(2010)،" **خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني"مقال**،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،الجلد 12 العدد الرابع ص 75.

في الشركات الكبرى ،وهكذا فان المشروعات الصغيرة باستخدامها العاملين الذين لا يلبون احتياجات الشركات الكبرى إنما تكون بمثابة توفير فرص وظيفية جديدة تقلل من البطالة [2]؛

2. **تقديم منتجات وخدمات جديدة :** إن تبني المشروعات الصغيرة وتشجيعها للاختراعات يساهم بشكل كبير في تحسين الموقف التنافس للشركات المشروعات الصغيرة ،إذ تشير الدراسات أن حوالي 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المشروعات الصغيرة وهذه النسبة تظهر حقيقة أن المشروعات الصغيرة تنفق نسبة لا تقل عن 95 % من تكاليف البحث والتطوير في أمريكا؛

3. **توفير احتياجات الشركات الكبرى :** بالإضافة إلى توفيرها للوظائف والمنتجات الجديدة فأن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في نشاط الشركات الكبرى ،فهي تقوم بدور الموزع وكذلك وكلاء خدمة الزبائن بالإضافة إلى دورها كمورد؛

4. **تقديم المنتجات والخدمات الخاصة :** إن العديد من المشروعات الصغيرة إنما وجدت وبقيت لأنها تتمكن من تلبية حاجات ومتطلبات الزبائن الخاصة ،كون أن نظام الإنتاج فيها يعتمد في اغلب الأحيان على التنوع وليس على الإنتاج الواسع وهذا قد لا يتماشى مع نظم الإنتاج في الشركات الكبرى التي تركز على الوفرة في الإنتاج.[1]

[1] نفس المرجع السابق،ص 76.

خلاصة الفصل:

لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر، وكانت اللبنة الأساسية في ذلك، إن تطور المقاولة التي بفضل مسيرها، والتكوين المستمر لعمالها، وانفجار روح المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في دول الزعامة التكنولوجية، وبالتالي فبالمقاولة تولدت الاختراعات والابتكارات، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح الذي يساهم بدوره في توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع والمساندة المستمرة، فأصبحنا الآن نلاحظ التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات الخلاقة وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي والدفع بعجلة التنمية و كذا تحقيق مكتسبات اقتصادية و اللحاق بالركب .

الفصل الثاني

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهيئات المرافقة

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشاكل و التحديات

المبحث الثالث: هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، كما أنها تشكل المخرج و البديل عن الاقتصاد المحروقات المعتمد من طرف العديد من الدول التي اصبحت رهينة أسعار سوق النفط ، اذ اتجهت دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية إلى تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات و الدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها و الارتقاء بها , الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة وعلى الصعيد المحلي خاصة.

في هذا السياق، بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات و التشريعات القانونية و مجموعة من برامج الدعم و التمويل و المرافقة وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يمكنها من الاستمرار و المحافظة على حصصها السوقية من جهة و النفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الجزائري للارتقاء أكثر بهذا القطاع.

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن من الصعوبة تحديد تعريف شامل و واضح يخض بإجماع الباحثين و المهنيين بالقطاع فقد تكاثفت الجهود من خلال تنظيم المناقشات و ورش الاعمال و المؤتمرات الدولية و المحلية لمحاولة للوصول إلى تعريف شامل و متكامل من جميع زواياه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أنها خلقت من خلال هذه الفعاليات المزيد من التباعدات و ذلك بسبب اختلاف وجهات النظر و المعايير المستعملة ،و هذا استنادا إلى المتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة و التطورات الاقتصادية الراهنة ، إذن فمن البديهي أنه يصعب اعتماد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشمل كل البلدان بل وحتى في نفس البلد قد تتعثر احيانا.

المطلب الأول : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن اختلاف استعمالات الدول و الهيئات العامة لتعاريف موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وصفت بالمعقدة و ذلك لاختلاف ظروف كل دولة ، و قد نجد هذا الاختلاف يكمن في عدة نقاط التي نذكرها فيمايلي:

- ✓ الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي؛
- ✓ اختلاف النشاط الصناعي؛
- ✓ تعدد معايير التصنيف؛
- ✓ اختلاف درجة النمو

الشكل رقم : (2-01) معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

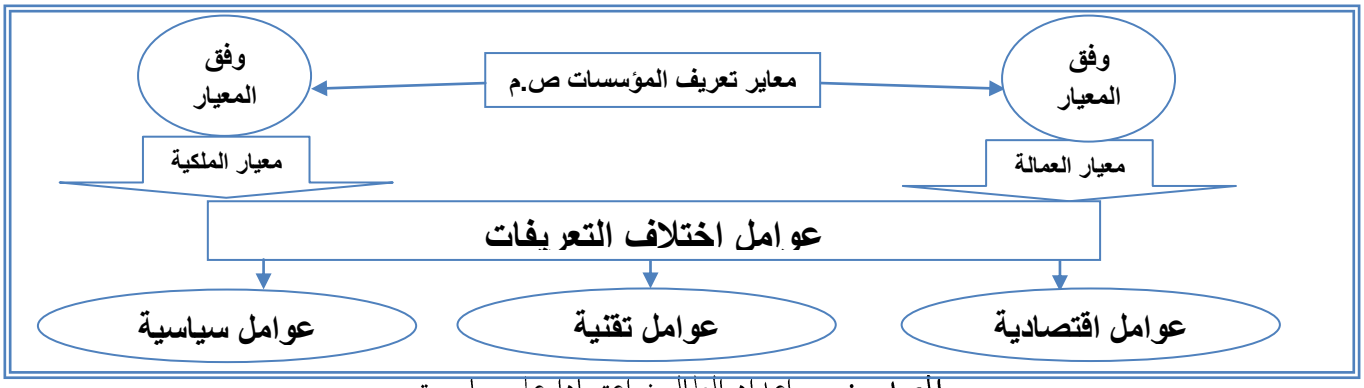

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على ما سبق

الفرع الأول: التعريف وفق المعيار الكمي

إن الارتكاز على جملة المعايير و المؤشرات الكمية و الإحصائية المحددة للحجم تظهر صغر أو كبر المؤسسة وتنقسم هذه المعايير إلى قسمين هما:

- **القسم الأول**: هي كل المؤشرات التقنية و الاقتصادية و تتمثل في:

أ.عدد العمال؛

ب.رأس المال؛

ت.حجم الإنتاج؛

ث.القيمة المضافة.

- **القسم الثاني**: و تضم المؤشرات النقدية و عادة ما تعطى في قيمة لرقم الأعمال[1].

لقد اختلفت استعمالات المعيار الكمي في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث المكان والزمان و ينعكس هذا الاختلاف بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي لذا غالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالتها و ذلك لسهولة تحصيل المعلومات حيث اعتمدت جل الدراسات على معيار عدد العمال ورقم الأعمال و القيمة المضافة و يأتي الاعتماد على هذه المعايير حسب الدراسة و ذلك إما كل واحد على حدى أو استعمال مؤشرين مع بعض كعدد العمال و رأس المال او معايير مركبة كعدد العمال و رأس المال و رقم الأعمال.

الفرع الثاني: التعريف وفق المعيار النوعي

إن الفصل في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يقتصر على المعايير الكمية فقط ، فرغم الأهمية البالغة لهاته الأخيرة إلا انه هناك من يقر بعدم كفايته لتحديد أو إدراج المؤسسات في خانة الصغيرة أو المتوسطة لذا فقد اضطر الباحثون في هذا المجال إلى اعتماد معايير أخرى من بينها المعيار النوعي و الذي يتجلى فيما يلي:

[1] سامية عزيز،(2014)،"**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع تخصص تنمية ،(الجزائر)،ص51

أ. معيار الملكية : إن غالبية المؤسسات ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص و على اختلافها سوءا أكانت فردية أو عائلية فإن صاحبها يؤدي دور المدير و المنظم و يعد الوحيد الذي يتخذ القرارات اللازمة لتسيير المؤسسة.

ب. معيار حصة المؤسسة من السوق: إن من بين أهداف المؤسسة الأساسية الاستحواذ أو الوصول إلى السوق وقد أصبحت هذه العلاقة الحتمية التي تربط بينهما معيارا يأخذ به لتحديد حجم المؤسسة فالمؤسسة الكبيرة تغطي أكبر حصة من السوق والعكس صحيح[1] .

ت. معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما.[2]

الفرع الثالث: مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تنوعت تعريفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اختلفت باختلاف الهيئات و الدول، فكل تعريف اعتمد على موقع الدول و قوتها الاقتصادية، ففي حين اعتبرت المؤسسات صغيرة في الدول المتقدمة، خالفتها و صنفتها الدول النامية بالمتوسطة أو الكبيرة و سنعرض فيما يلي تعريفات بعض الهيئات الدولية و البلدان.

أ. تعريف بعض المنظمات الدولية

أولا:تعريف منظمة العمل الدولية

[1] بوسهمين أحمد،(2010)" **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة بشار،(الجزائر)،ص:208.

[2] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي،(2002)،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع وآفاق**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8و9 أفريل، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، (الجزائر)،ص:172.

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 ألف دولار[1].

ثانيا:تعريف البنك الدولي

يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال ، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال ، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها مابين 10 إلى 50 عامل ، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة ، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة[2].

ب.**تعريف بعض البلدان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

أولا:تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل و يمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل و لا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار.

ثانيا:تعريف اليابان

تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها المؤسسات الصغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

[1] برودي نعيمة،(2006)،" **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**"،ملتقى دولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، يومي 17 و 18 أفريل ،شلف،(الجزائر)ص:116.

[2] آيت عيسي عيسي،(2009)،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :آفاق وقيود**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ، ص:273

ثالثا: تعريف بريطانيا

تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بريطانيا كمايلي :

- المؤسسات المصغرة :من 1 إلى 9 عامل أو أجير.
- المؤسسات الصغيرة :من 10 إلى 49 عامل أو أجير.
- المؤسسات المتوسطة :من 50 إلى 249 عامل أو أجير[1].

و بسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد، فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال.

جدول رقم (2-01) : يوضح تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

اسم الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	إلى غاية 49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 1 إلى 9 عمال	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	إلى غاية 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
إسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 1 إلى 50 عامل	أقل من 200 عامل
المملكة المتحدة	من 1 إلى 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
تايوان	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
تايلاندا	أقل من 10 عامل	أقل من 100 عامل

[1] Abdelkader chachi, Abul hassan (2003), **Financing Small and medium businesses,The British experiment**, intervention dans la recueille de communication session international , le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif25/28 Mai, P 04.

ألمانيا	من 1 إلى 20 عامل	من 21 إلى 100 عامل

المصدر: عبد الوهاب دادن، (2008)،"**دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**"، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،ص258.

الفرع الرابع: نشأة و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تزامن ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ويرجع السبب في تأخر توسع هذا النوع من المؤسسات إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر غداة الاستقلال إذ يلاحظ غياب أي تعريف قانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال تلك الفترة باستثناء تعريف وزارة الطاقة و المناجم من خلال التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات 1974-1977 حيث اعتبر أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، وتشغل أقل من 500 عامل، على أن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دج[1]، ثم تلتها محاولة ثانية سنة 1983 بمناسبة الملتقى الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفت على أن كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 10 مليون دج.

و في سنة 1988 تم تعريفها بالارتكاز على المعايير النوعية حيث يدخل تحت طائلة هذا التعريف كافة المؤسسات الخاصة و العمومية خدمية أو إنتاجية ، باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة التي تتمتع بالتسيير المستقل وعلى الرغم من استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنة 1993 ، إلا أن إعطاء تعريف قانوني لهذه المؤسسات لم يأت إلا في سنة 2001 ، وذلك مواكبة للتطورات العالمية الجديدة خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] بريبش السعيد،(2007)،"**مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حالة الجزائر**"،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 12،جامعة بسكرة،(الجزائر) ،ص:65 .

في جوان 2000 ، حيث أخذ المشرع الجزائري بالتعريف ثلاثي الأبعاد(معيار عدد العمال، حجم الميزانية السنوية، رقم الأعمال)[1] المعتمد من قبل الاتحاد الأوربي لسنة 1996 ، وعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 01 إلى250 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها 2 مليار دج ،أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

مما تقدم يمكن تلخيص معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم : (2-02) معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المعيار / الصنف	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20 مليون	10 مليون
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200 مليون	100 مليون
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 مليون إلى 2 مليار دج	100 مليون إلى 5 مليار دج

المصدر :المواد رقم07 – 06 – 05، القانون رقم 01 18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 15 (ديسمبر) 2001 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد77 ص 06

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يعرف القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مادته الخامسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها:مؤسسة إنتاج السلع و أو الخدمات

[1] غياط شريف،بوقموم محمد(2012)،"**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" مجلة الاقتصاد الجديد، العدد04، جامعة قالمة،(الجزائر)،ص:118 .

تشغل من واحد إلى مائتين و خمسين شخصا بصفة دائمة خلال سنة واحدة متعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل ، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية المليار دينار جزائري ، و تستوفي معيار الاستقلالية ليفصل في مواده(08)،(09)،(10) المعايير المحددة لتصنيفها ما بين متوسطة ، صغيرة ، وصغيرة جدا ، فالجديد في هذا التعريف الذي يتضمنه هذا القانون يتمثل أساسا في إعادة تقييم رقم الأعمال وحصيلة الميزانية السنوية بالإضافة إلى إعادة تحديد وتوضيح مهام هياكل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الجدول التالي يبين معايير التصنيف الجديدة:

الجدول رقم: (2-03) معايير التصنيف الجديد للمؤسسات المتوسطة ، الصغيرة ، و الصغيرة جدا

المعيار / الصنف	عدد المستخدمين	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة الصغيرة جدا	1 إلى 9	اقل من 20	أقل من 40
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	لا يتجاوز 400	لا يتجاوز 200
المؤسسة المتوسطة	200 إلى 250	400 إلى 4000	200 إلى مليار

المصدر : القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02 بتاريخ 11 يناير2017 ص6.

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن أساسا في الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي لتمتد إلى الجوانب الأخرى ،لتحقق التطور و التكامل الاقتصادي وكذا توفير مناصب عمل كما تطمح لرفاهية و إشباع حاجيات و تطلعات الأفراد و في هذا المطلب سنقوم بتوضيح أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى تطورها و مساهمتها في اقتصاد الجزائر مع التطرق إلى مختلف المشاكل و المعوقات التي تواجهها.

الفرع الأول : الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى النجاح و فرض وجودها بالقدر الذي تسعى إليه الجزائر جاهدة إلى حل مشاكل المجتمع خاصة الاقتصادية منها و الاجتماعية لذا فإن هذه المؤسسات تعد ذات أهمية بالغة و السبيل الوحيد أمامها للتخلص من هذه الأخيرة و تكمن الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة عناصر نذكر من بينها:

- ✓ **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن منبع الأفكار الجديدة و الابتكارات الحديثة هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة كما يمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات ،وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم ومواكبة تغيرات هذه الاحتياجات ،إضافة إلى ذلك يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يسهل بشكل كبير في عملية التنمية[1].
- ✓ **توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:** يعد توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ،حيث يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المتاحة لديها و تنميتها وتلبية حاجيات السوق المحدودة والمتواجدة فيها بتوظيف اليد العاطلة في هذه المناطق ،حيث وفي نفس الوقت لا تشكل هذه المؤسسات أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ،كما أنها ليست مصدرا للتلوث مقارنة بالمصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن، أما من الجهة الأخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تنويع الهيكل الصناعي حيث تركز المؤسسات الكبيرة اهتمامها على الإنتاج لتلبية حاجات

[1] مشري محمد الناصر،(2011)،" **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص، إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،مدرسة الدكتوراه، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعةسطيف،(الجزائر)،ص:91.

الأسواق الكبيرة المحلية عموما نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع ، كما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات والمنتجات وتلبية الحاجيات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

- ✓ **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة** : يعتمد نجاح المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مفيدة لكيانات الاقتصادية الأكبر منها حجما.
- ✓ **استخدام التكنولوجيات الملائمة:** إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية ، وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم إلا أن المهم بالنسبة للمسئولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى و إن لم تكن جديدة[1].
- ✓ **المحافظة على استمرارية المنافسة** :في عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة شرسة من خلال الابتكار و التحسين ،وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها السعر ،شروط الائتمان و الخدمة ،تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل و التغير والتجديد إذن فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها العدد الكبير لهذه المؤسسات ،وصغر الحجم والتقارب بينها والتشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات وكمية الإنتاج الصغيرة والحصة السوقية المحدودة وضعف الموارد المالية ...إلخ.

[1] المرجع السابق، ص:92.

إن هذه الأسباب وغيرها تؤدي إلى عدم تمكن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على السوق إلا في الحالات الاستثنائية وغير الدائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الاحتكار.

الفرع الثاني : الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية فنجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة و التهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية ،وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة ،وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي و المادي ،بالإضافة إلي إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة ،كما أن هذه المؤسسات لها أثار قوية على الفقر،فهي في الغالب تتسم بالإنتاج كثف العمالة لذا فان الدول النامية عامة تركز عليها لأنها صناعات كثيفة العمالة مثل :صناعات الأحذية و الأثاث ،ومراحل تصنيع الغذاء ومنتجات المعادن.[1]

الفرع الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

قبل أن نتطرق لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر يجب أن نذكّر بأهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف هيئات وهياكل الدعم الخاصة بتنمية وتطوير هذا القطاع، وحسب الوزارة المعنية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقسم إلى قسمين وهي كالتالي:

[1] مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام،(2010)،"**دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة :خبرة دولية**"، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة،18/15 مارس،الجزائر،ص:14.

أ- **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تمثل نسبة 76,99% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات سنة 2017 ، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية(مهن حرة).

ب- **المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا 0,02% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات سنة 2017.

ت- **المؤسسات الحرفية:** و هي المؤسسات ذات النشاط الحرفي وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة ،تمثل نسبة 22,98% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017.

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدلات نموها بالجزائر

من خلال الجدول أدناه نلاحظ توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو القطاع الخاص عبر سنوات الدراسة يليه قطاع الصناعات التقليدية حيث سجل القطاعين ارتفاع في عددهم على خلاف القطاع العمومي الذي اخذ في التناقص .

الجدول رقم (2-04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائرحسب القطاع في الفترة 2017/2013

	2013		2014		2015		2016		2017	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المؤسسات الخاصة	578 586	77,36%	633 891	77,23%	690 113	76,95%	780 339	76,95%	816 326	%76.99
المؤسسات العمومية	547	0,07%	544	0,07%	532	0,06%	438	0,04%	264	0.02%
المؤسسات الحرفية	168 801	22,57%	186 303	22,70%	206166	22,99%	233 298	23,01%	243 699	22.98%
المجموع	747 934	100%	820 738	100%	896 811	100%	1 014 075	100%	1 060 289	100%

المصدر :من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وزارة الصناعة و المناجم،إحصائيات 2017،2016،2015،2014،2013

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن توجه العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 2013-2017 كان نحو المؤسسات الخاصة تليها المؤسسات الحرفية ،أما المؤسسات العمومية فقد كانت الأخيرة في الترتيب.

و قد سجلت بسنة 2013 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموع 747.934 في حين أصبح مجموعها 820.738 سنة 2014 أي بمعدل نمو 9.74% ،أما سنة 2015 فقد كان الزيادة بنسبة 9% تقريبا أي بمجموع 896.811 مؤسسة لكن و في سنة 2016 بلغ مجوع المؤسسات 1.014.075 بمعنى أنها ارتفعت بمعدل قدره 13% و يعتبر هذا المعدل الأعلى في هذه الفترة حيث سنة 2017 تقريبا بقيت مستقرة مقارنة بسابقتها حيث كان مجموع المؤسسات خلال هذه السنة 1. 060.289 بمعدل منخفض 5% .

إن الزيادة المسجلة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة تفسر الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية هذا القطاع ،فالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2001 يليه القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2017 و ما تبعها من سياسات و برامج كلها تهدف إلى النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تحقيق التنافسية في ظل انفتاح الأسواق .و الجدول التالي يظهر لنا معدلات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع في الفترة الممتدة ما بين 2013 إلى غاية 2017 .

الجدول رقم: (2-05) معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع في الفترة 2017/2013

	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات الخاصة	/	10%	9%	13%	5%
المؤسسات العمومية	/	-1%	-2%	-18%	-40%
قطاع الصناعات التقليدية	/	10%	11%	13%	4%
المجموع	/	19%	17%	9%	-30%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (2-04)

يمكننا تحليل تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع كالأتي:

أ. **قطاع المؤسسات الخاصة**

شهدت المؤسسات الخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال فترة 2013-2017 حيث سجل مجوع المؤسسات الخاصة سنة 2013 ب 578.586 مؤسسة مقارنة بسنة 2014 و التي كان مجموعها يقدر ب 633.891 أي بمعدل نمو 10% ،أما سنة 2015 ارتفعت بمعدل 9% , اصبح مجموع المؤسسات الخاصة يقدر ب 690.113 مؤسسة،إلا انه و في سنة 2016 سجلت أعلى قيمة نمو بنسبة 13% على مدى السنوات الخمسة و أخذت بمجموع 780.339 أما سنة 2017 فقد لاحظنا أن نسبة النمو فيها هي الأقل مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان معدل النمو فيها مقدرا بـ 5% بمجموع 816.326 مؤسسة ومن خلال هذه النسب لعل ما يفسر هذا الارتفاع طبيعة التسهيلات والحوافز المالية والضريبية التي أصبح يتمتع بها هذا القطاع الخاص.

ب. **قطاع المؤسسات العمومية:**

سنة 2013 بلغ مجموع المؤسسات العمومية 547 مؤسسة و قد شهد هذا العدد انخفاضا بنسب متقاربة خلال السنتين التاليتن (2014-2015) بمعدل نمو 1% و 2% على التوالي ،بينما لوحظ انه تراجع بنسبة 18% و40 % خلال السنتين (2016-2017) مما يؤكد أن التوجه العام للمؤسسات يبتعد عن تبعيته للدولة و يمكن حسر الاسباب في الهروب من البيروقراطية و عدم توفر هذا القطاع على امتيازات القطاع الخاص كما أن الدولة لجأت إلى خوصصة القطاعات المتعثرة .

ت. **قطاع الصناعات التقليدية:**

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعات التقليدية سجل ارتفاعا ضئيلا في معدلات نموه خلال الفترة 2017/2013 حيث كان عدد المؤسسات التقليدية سنة 2013 مجموع 168.801 و قد إرتفعت بمعدل نمو قدره 10% سنة 2014 و قد استمر الارتفاع عبر السنوات بمعدلات متقاربة 11%و 13% خلال السنتين

2015 و2017 على التوالي ،بينما أخذت سنة 2017 أدنى معدل نمو المقدر بـ 4 % بمجموع 243.699 مؤسسة تقليدية و يمكن تفسير هذه النتائج المتقاربة إلى محاولة هذه المؤسسات الحفاظ على عملها الذي يعد من خصوصياتها حيث أنها لا تسعى إلى النمو و إنما غايتها الاستمرار.

الشكل رقم:(2-02) عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع في الفترة 2017/2013

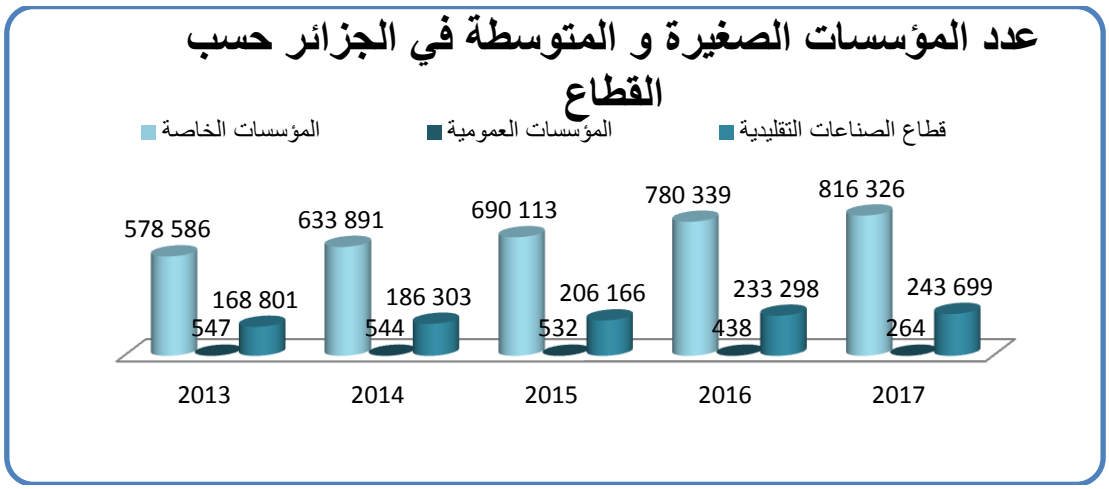

المصدر :من إعداد الطالبان اعتمادا على منشورات وزارة الصناعة و المناجم

من خلا الشكل أعلاه نلاحظ التزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ،وهذا يعود بالأساس لقوانين تشجيع الحرية الاقتصادية ، خوصصة المؤسسات العمومية المتعثرة ، بالإضافة إلى ظهور مؤسسات أخرى في الميدان والتي شملت معظم النواحي(البناء والأشغال العمومية ، المواصلات ،الخدمات ،الفنادق والإطعام)،حيث أعطيت لها الأهمية من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وكذا إنشاء بنك المعلومات لهذه النوع من المؤسسات ،بالإضافة إلى تخصيص بنوك تعمل على تمويلها ضمن شروط محددة ،كما عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تحولا في طبيعتها القانونية من عمومية إلى خاصة (مما أدى إلى تراجع في تعدادها).كما تشمل نشاطات الصناعة التقليدية ما يقارب % 30 من مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،امتازت بتطور دائم إلى غاية 2016 لتشهد بعدها نوعا من الانخفاض في تطورها ،حيث و في سنة 2017 قدر معل نموها ب 4% بعدما كان 13% في 2016 .

وسوف نحاول فيما يلي التطرق إلى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي يمكن اعتبارها الوجه الحقيقي للنشاط المقاولاتي في الجزائر ،و هذا بالأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط .

2- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط

الجدول رقم: (06.2) تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب فروع النشاط في الفترة 2017/2013

	2013		2014		2015		2016		2017	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفلاحة	4 458	1%	4885	%1	5318	%1	7 094	0.9%	6392	0.8%
الطاقة و المناجم و الخدمات ذات صلة	2 217	0.5%	2402	0.5%	2557	0.5%	3 201	0.4%	2 843	0.3%
البناء و الأشغال العمومية	147 005	33.3%	156311	32.4%	165108	31.7%	169 124	21.7%	177 727	21.8%
الصناعة التحويلية	70 840	16%	76000	15.8%	81348	15.6%	99 275	12.7%	804 92	11.4%
الخدمات بما فيها المهن الحرة	217 444	49.2%	242532	50.3%	266544	51.2%	501645	64.3%	560 536	65.7%
المجموع	441 964	100%	482130	100%	520875	100%	780339	100%	816 326	100%

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على منشورات وزارة الطاقة و المناجم

يبين الجدول رقم (06.2) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة موزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط ،حيث تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة والناشطة في نشاط الخدمات المرتبة الأولى مقارنة ببقية النشاطات ،حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال سنة 2017 بمجموع 560 .536مؤسسة ، ثم يليه نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـــ 177.727 مؤسسة خاصة بنسبة كانت في حدود 21.8% و هذه النسبة تعد منخفضة مقارنة بالسنوات(2015،2014،2013) حيث كانت على التوالي (33.3% ،32.4% ،31.7%) كما لا يمكنا إهمال التراجع الذي حصل على مر السنوات السابقة الذكر،أما المرتبة الثالثة تخص نشاط الصناعة التحويلية حيث سجلت هذه الأخيرة تناقص في حصتها

مقارنة بالنشاطات الاخرى منذ سنة 2013 بمجموع70.840 مؤسسة بنسبة 16% إلى غاية 2017 حيث أصبح مجموعها 80.492 بـ 11.4% .

3- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الموقع الجغرافي

لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في السداسي الأول لسنة 2017 مجموع 810 595 موزعة كآتي:

منطقة الشمال : محتلتا الصدارة بنسبة 69% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب 242 415 مؤسسة.

الهضاب العليا : استحوذت على نسبة 22% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب767 129 مؤسسة.

الجنوب : بنسبة 9% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب801 50 مؤسسة.

إذا ما عقدنا مقارنة من الناحية الجهوية فإن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – أكثر من نصف عددها –يقع في المنطقة الشمالية ،وهي التي تعتبر من أكثر المناطق نموا على المستوى الوطني ،كما أنه ضمن نفس المنطقة نجد تفاوتا كبيرا في التوزيع وهو ما يعني عدم تكافؤ الفرص ،أو بالأحرى عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية ،وهو ما يتناقض مع ما يعرف لدى الاقتصاديين والاجتماعيين بالتوازن الجهوي ،فبينما يتواجد في الشمال أكثر من 242 415 مؤسسة ،نجد في الجهات الأخرى لا تتعدى فيها عدد المؤسسات 568 180 مؤسسة ،أي أن عدد المؤسسات المتواجدة في الشمال تمثل أضعاف عددها في الجهات الأخرى و التي تندرج ضمنها ولايات مصنفة على أنها كبرى من حيث عدد السكان ،وذلك يمكن أن يكون له تفسيرين :إما أن جميع الإمكانيات وتركيز التنمية الاقتصادية موجهة نحو الشمال ،أو أن هناك اختلاف في التوجه المقاولاتي بين ولايات القطر الجزائري.

4- معدلات فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2017

في سنة 2013 بلغ عدد التوقفات عن النشاط مجموع 2606 مقسمة على 2423 للأشخاص الطبيعيين بنسبة تقدر ب 93% و الأشخاص المعنويين ب 183 بنسبة 7% و بقيت ثابتة نوعا ما و ف نفس المستوى إلى غاية 2015 حيث بلغ عدد التوقفات عن النشاط للأشخاص الطبعيين 2084 بنسبة 90.89% والأشخاص المعنويين بمجموع 209 بنسبة9.11% ،غير أنها سجلت في السنتين 2016 / 2017 بالنسبة للأشخاص الطبيعيين انخفاض ملحوظ في عدد التوقفات عن النشاط بنسبة 26.39% و 20.63% على التوالي أما بالنسبة للأشخاص المعنويين لوحظ أنه هناك ارتفاع في عدد التوقفات عن النشاط بنسبة 73% إلى 79% والجدول التالي يبين ما سبق .

الجدول رقم : (07.2) نسب توقف نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الفترة 2017/2013

	2013		2014		2015		2016		2017	
	عدد التوقفات عن النشاط	النسبة	عدد التوقفات عن النشاط	النسبة	عدد التوقفات عن النشاط	النسبة	عدد التوقفات عن النشاط	النسبة	عدد التوقفات عن النشاط	النسبة
الأشخاص الطبعيين	2423	93%	2469	93,88%	2084	90,89%	3338	26,39%	2051	20,63%
الأشخاص المعنويين	183	7%	161	6,12%	209	9,11%	9312	73,61%	7890	79,37%
المجموع	2606	100%	2630	100%	2293	100%	12650	100%	9941	100%

المصدر : من إعداد الطالبان بناءا على معطيات وزارة الصناعة و المناجم

المبحث الثاني : مشاكل و عراقيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات و التحديات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديات مختلفة من حيث شدتها و مدى تأثيرها على مسار إنشاء المشاريع و التي تحد أو تعيق إمكانية انطلاقها.

الفرع الأول : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي :

- **صعوبات تسويقية وإدارية** :تتمثل في نقص الإمكانيات المالية ،عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع ،تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة ،عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية ،عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها[1].
- **صعوبات فنية** :عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية ،كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة ،أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية .كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.
- **صعوبات تمويلية و حدود الإمكانيات المالية**: نظرا لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات، لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته وغيرها من العوائق.[2]

[1] زويتة محمد الصالح(2006)،"**أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير،تخصص نقود ومالية ، الجزائر،ص:22.

[2] شامية بن عباس،(2017)،"**صعوبات و عراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"،مداخلة،الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،جامعة الشهيد حمه لخضر،كلية العلوم الأقتصاديو و التجارية و علوم التسسير ، الوادي،الجزائر،ص: 7.

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة ،التي تبرز تصنيف وظيفي ،يمكن النظر أيضا في جملة من العوامل المحيطة والملازمة لهذه المشروعات والتي تساهم فرادى أو مجتمعة في إفشالها:

1. ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات؛
2. بيئة أعمال غير مناسبة؛
3. التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية؛
4. عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب؛
5. البرامج المنحازة عن غير قصد[1].

الفرع الثاني : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا ،فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال،والمنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال التي تنشط في المحيط العربي عامة و التي تنشط في الجزائر خاصة ،والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء و الاستمرارية.

أ- **ثورة المعلومات** :تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة ،والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات ،و التكنولوجيا الكثيفة المعرفة ،عليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد ،إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه و الدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير،وتغيير شكل الملكيات ،وتشجيع الاندماجات بين الشركات

[1] شاهد إلياس(2017) "**المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة في الدول العربية**"مجلة اقتصاديات المال و الاعمال،**العدد الثاني** ،معهد العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف،ميلة،الجزائر،ص ص: 27،28.

الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية ،والتي من أهمها الإنتاج أو الإنتاج الكبير ،ومن ثمة تخفيض التكلفة المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفرات الحجم وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي[1].

ب- **التطور التكنولوجي** :لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال و الانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية ،كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول ،واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية ،كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات ،وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة ،كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية و نشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات ،ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات ،مما يحسن و يدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين[2].

ت- **عالمية الاتصال:** لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات و المواصلات ،وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا ،وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس ،فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية ،أو من خلال شبكات الانترنت.

ث- **عالمية التجارة** : سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية و جعلها عالمية و ذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 ، والتي

[1]عادل المهدي،(2003)، "**عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** " الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الثانية ، القاهرة،(مصر)،ص:26 .

[2]برودي نعيمة،(2006)،" **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**" الملتقى الدولي،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،(الجزائر)،ص ص:117 .

تهدف إلى تحرير التجارة العالمية ،وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية ،وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار... ،فالمنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل ،والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ،و دعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك.
- توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ،وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل[1].

و من التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الجزائر من جراء انضمامها إلى عضويتها نجد:[2]

✓ تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.

✓ ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

✓ احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج و الاستحواذ ،وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص:106

[2] عادل المهدي، مرجع سبق ذكره،ص:307

ج- **عالمية الجودة :** ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة ،و ذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها ،و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية ،وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاءOrganisation for Standardisation ISO في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة[1]

ح- **الخصخصة:** و التي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد و العشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق و فعاليات جهاز الثمن و تفاعل قوى العرض و الطلب.

خ- **عالمية الحد من التلوث :** لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج[2] .

الفرع الثالث : مشكل التمويل و مصادره

التمويل هو من أعقد المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل البلدان بشكل عام ،إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس المال وبقدر حجم التمويل وتسيير مصدره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي.

أولا : أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

[1] برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره،ص 118 .

[2] نفس المرجع السابق،ص: 119.

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها الاقتصادية في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي وهي طرق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة وتتمثل هذه الأهمية من خلال[1]

1. القدرة العالية على تنمية الاقتصاد؛
2. تحديث وتطوير الصناعة؛
3. مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل؛
4. تفعيل مشاركة المرأة؛
5. تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
6. توسيع قاعدة المكملة للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛
7. زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس الإجابات على ميزان المدفوعات؛
8. المساهمة في استقرار أسعار الصرف؛
9. نشر ثمار التنمية في كافة المناطق والأماكن.

ثانيا : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة و لكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار ، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:

[1] عبد الغفار عبد السلام وآخرون،(2001) "**ادارة المشروعات الصغيرة**" ، دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع ، الأردن ،ص 50.

– **مصادر غير رسمية**: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل و الأصدقاء ومدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...إلخ ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

– **مصادر رسمية**: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية وتتمثل في الجهات التالية:

أولاّ: البنوك التجارية (التمويل المصرفي)

حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية. [1]

ثانيا: الهيئات والمؤسسات المتخصصة

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

ويجب الإشارة إلى أنّ أنواع التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

❖ **التمويل التجاري**: حيث يعتبر تمويل تلقائي أو طبيعي لأنّه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.

[1] http://etudiantdz.net consulté le 02/04/.2019

[2] سمير محمد عبد العزيز(1997)"**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى ، لبنان،ص146.

❖ **التمويل الإسلامي(البنوك الإسلامية):** يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون و الحرية،حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر. ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة، على سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية ما يلي:

- ✓ الاستثمار أو التمويل بالمضاربة :(البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة).
- ✓ التمويل بالمشاركة : (البنك يساهم في التمويل).
- ✓ التمويل بالمرابحة: (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

2. مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المفروض أنّه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم، غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص، نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك، والذي يتسم بشيء من القصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين.

1.2مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي: حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم و لاسيما من البنوك التجارية، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:

- المبالغة في المطالبة بالضمانات، وبالقياس فإنّ غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها.

- صعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، و عدم تحمسها لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك. [1]

- محدودية حجم و نوع التمويل حيث غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد.[2]

- طول مدة الإجراءات حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك.[3]

2.2مشاكل متعلقة بالمؤسسة: بالإضافة إلى مشاكل التمويل المصرفي التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، قد تصطدم بمشاكل تتعلق بالمؤسسة نفسها.

- ضعف التمويل الذاتي حيث من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية، والتي تظهر آثارها بشكل جلي من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المشابهة في السوق.

---

[1] حكيم بوحرب، (2008)"**دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص105.

[2] حفيف فوزية،(2009)،"**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر–**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب،البليدة، الجزائر، ص76.

[3] أشرف محمد دوابة،(2006)،"**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17–18 أفريل ص337

- السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة.

3.2مشاكل تمويلية أخرى:

بالإضافة إلى المشاكل التمويلية المترتبة عن شروط التمويل المصرفي وقصور الإدارة المالية للمؤسسة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه معوقات أخرى ناتجة عن المحيط المالي الذي تنشط فيه، تساهم في الحد من فرص نفاذها لمصادر التمويل، وذلك بما يعمق من مشاكل تمويلها.

المطلب الثاني: هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر جاهدة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يتسنى لها العمل بفعالية موفرة له الدعم اللازم و مرافقته في جميع المراحل خصوصا أن أصحاب المشاريع يفتقرون إلى الخبرة في المجال كل ذلك من خلال خلق هيئات تصاحب هؤلاء قصد بلوغ مساعي الدولة و أصحاب المشاريع عل حد سواء و سنقوم بالتعريف بأهم الوكالات و الصناديق الفاعلة .

الفرع الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم[1]:296/96 المؤرخ في 1996/09/08 و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و لها فروع جهوية و محلية أوكلت لها عدة مهام أهمها[2]:

- ✓ تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- ✓ تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك ،بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم: 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحديد قانونها الاساسي،الجريدة الرسمية رقم:52 المؤرخة في:1996/09/11 ،ص ص 12-16.

[2] المادة السادسة من المرسوم السابق،ص ص 12،13.

✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع،مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم،عند الحاجة،لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

✓ تشجع كل أشكال الأعمال و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأولي؛

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بمايلي[1]:

✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع،كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

✓ تحدث بنكا المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا؛

✓ تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض؛

✓ تقديم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها؛

✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة،أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة،انجاز برامج التكوين و/أو برامج التشغيل ،الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص؛

كما يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، القيام بما يأتي:

✓ تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة و الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

✓ تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛

✓ تنظم حصص تدريبية لأصحاب المشاريع و تجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

[1] نفس الرجع السابق، ص:14.

✓ تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها؛

✓ تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة،وفقا للتشريع التنظيمي المعمول به.

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تم استحداث هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22[1] و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها،حث تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام التالية : [2]

✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛

✓ تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

✓ تمنح قروض بدون مكافاة؛

✓ تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

✓ تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات بتنفيذ مشاريعهم؛

و بهذه الصفة تكلف الوكالة بما يأتي :

➢ تنشئ قاعدة معطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الجهاز؛

➢ تقدم الاستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم:14/04 المؤرخ في:2004/01/22 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الاساسي،الجريدة الرسمية رقم:06 الصادرة بتاريخ:2004/10/25 ،ص ص8-12.

[2] المادة 5 من المرسوم السابق ،ص8.

➢ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار المالي للمشاريع و تنفذ خطة تمويل ومتابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون الغير مسددة في آجالها؛

➢ تبرم اتفاقيات مع كل الهيئات أو المؤسسات أو المنظمات التي يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام،والتحسيس و مرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم،وذلك لحساب الوكالة.

الفرع الثالث:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

أنشأت بموجب قانون الاستثمار لسنة2001 و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و ذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية و تعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية،حيث تقوم بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار و تبليغهم بقرار منح المزايا المطلوبة من عدمه،بالإضافة لذلك جاء هذا الأمر بـ:[1]

✓ المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب؛

✓ حرية إنجاز الاستثمارات و استفادتها من الحماية و الضمانات و الحوافز و المزايا المنصوص عليها؛

✓ إنشاء مجلس وطني للاستثمار و أولوياتها و يقترح التدابير التحفيزية و حدد المزايا التي تمنح،كما يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه،بالإضافة لذلك يمكنه أن يحدث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتطوير الاستثمار وتطويرها.....إلخ؛

✓ إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص؛

إن الوكالة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص و العام،المحلي و الأجنبي من دون تمييز،و في هذا الإطار تتولى على الخصوص مايلي :

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 2001/08/22،ص ص 4،9.

➢ تجميع الإدارات و الهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد، لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني،وذلك بهدف تحقيق و تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات و المشاريع؛

➢ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به،و تسيير صندوق دعم الاستثمار.

الفرع الرابع : آليات أخرى للمرافقة المقاولاتية

قامت الجزائر باستحداث مؤسسات تقوم بعملية المرافقة نظرا للأهمية البالغة و الدور الكبير الذي تساهم به في زيادة عدد المؤسسات المقامة وذلك قصد التقرب أكثر من المقاول.

أولا: حاضنات الأعمال

هناك عدة تعاريف لحاضنات الأعمال نذكر من بينها:

أ- تعريف حاضنات الأعمال : تعرف على أنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني مهمتها توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار حتى يتسنى لهم تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق[1]،كما تعرف على أنها منظومة متكاملة تعتبر المشاريع الصغيرة على أنها وليد جديد يحتاج إلى رعاية فائقة و اهتمام شامل باعتبار أن أصحاب المشاريع لا يستطيعون البدء بتنفيذ المشروعات نظرا للعديد من المخاطر المصاحبة لها كالمخاطر المالية،و التسييرية،و التجارية و غيرها[2].

وجب علينا التفريق بين حاضنات الأعمال و مشاتل المؤسسات حيث الأولى تتولى استقبال و مرافقة المشاريع الحديثة ابتداءا من الفكرة إلى غاية التأسيس وصولا إلى رحلة الانطلاق و التي تستمر على أعلى تقدير إلى سنتين، في حين الثانية تتمثل في إيواء المؤسسات التي أنشأت حديثا تتولى مرافقتها و دعمها لتمكينها من

[1] بوقموم محمد،شريف غياط،(2009)،"**حاضنات الاعمال التكنولوجية و دورها في تطوير الابدع و البتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة أبحاث اقتصادية، العدد السادس،ص93.

[2] خديجة لحمر،علي خالفي،(2016)،"**دور حاضنات الاعمال في التأسيس لاقتصاد المعرفة فيالجزائر**"مجلة المؤسسة،العدد الخامس،جامعة الجزائر03 ، ص93.

دخول السوق و تستمر حتى الخمس سنوات ، و بهذا نقول أن حاضنة الأعمال تتولى المراحل المتقدمة من عمر المؤسسة من الإنشاء إلى الانطلاق [1]، أما المشتلة تستلم المؤسسات بعد عملية الانطلاق إلى غاية الاندماج في السوق، حيث تتمثل المشاتل في أحد الأشكال التالية:[2]

- **ورشة الربط:** و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع الاقتصادية الصغيرة و المهن الحرة؛
- **نزل المؤسسات:** و هو هيكل أخر للدعم لكنه يتكفل بحاملي المشاريع في ميدان البحث.

ب- أنواع حاضنات الأعمال: يمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أهدافها و أنواع المشاريع التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف وهي[3]:

- ✓ **حاضنات الأعمال العامة:** تهتم باستقطاب و رعاية جميع أنواع المشاريع الناشئة؛
- ✓ **حاضنات الأعمال المتخصصة:** ينصب التركيز في هذا النوع على المشاريع محددة القطاع أو التخصص كقطاع الاتصالات و الانترنت؛
- ✓ **حاضنات الأعمال التقنية:** و التي تتوجه إلى رعاية و احتضان المشاريع التي تقوم على أفكار عالية التكنولوجيا.

ت- دور حاضنات الأعمال: إن توفير جميع أنواع الدعم سواء أكان مالي أو إداري أو تسويقي و كذا رعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء تعد تشجيعا لها ،حيث تسهل عملية التوصل إلى شبكة دعم مجتمعي قائم على مجموعة من الخدمات الداعمة و المتميزة [4].

---

[1] أحمد بن قطاف،حسين رحيم،(2016)،"**فعالية حاضنات الاعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الاسلامي**"،مجلة الاقتصاد و التنمية،جامعة المدية،العدد الخامس،ص ص 13،14.

[2] الجودي محمد علي،(2014)،"**نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**"أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،ص 69.

[3] أحمد بن قطاف،حسين رحيم،مرجع سبق ذكره،ص 174.

[4] جابر مهدي(2015)"**أثر حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال**"،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة باجي مختار،العدد الثاني،عنابة،الجزائر، ص 153.

كما تساعد على توفير فرص عمل حقيقية للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال خاصة خريجي الجامعات برسم مسار صحيح للبدء في النشاط حتى يتسنى لهم تجاوز الطرق الوعرة و العقبات في بداية النشاط بالخصوص[1].

بالإضافة إلى ذلك تقوم حاضنات الأعمال بـ:

- تسيير و إيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري و التجاري؛
- تقديم الإرشادات الخاصة و الاستشارات في الميدان التعاوني و المحاسبي و التجاري و المالي و المساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ و تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

ثانيا : مراكز التسهيل

تعد مراكز التسهيل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع الشخصية المعنوية مستقلة ماليا من مهامها:

- ✓ دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون و الإشراف على متابعتها؛
- ✓ تجسيد اهتمامات المقاولين في أهداف عملية بتوجيههم حسب مسارهم المهني؛
- ✓ مساعدة المستثمرين على تخطي عراقيل مرحلة التأسيس؛
- ✓ مرافقة المقاولين في ميادين التكوين و التسيير؛
- ✓ تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير و استهداف الأسواق و تسيير الموارد البشرية حيث يتمثل تدخل هذه المراكز من خلال[2]:

[1] عمار زودة،حمزة بوكفة،(2014)،"**حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة الدراسات المالية ،المحاسبة الإدارية،العدد الثاني،ص 61.

[2] الجودي محمد علي،"**مرجع سبق ذكره**"،ص ص 70،71.

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع و قطاع النشاط المعني؛
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء؛
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجات المقاول الخاصة؛
- مساعدة المقاول في مواكبة التكنولوجيا؛
- مرافقة المقاول لدى الإدارات و الهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه.

المبحث الثالث : المرافقة المقاولاتية

نظرا للصعوبات التي تعترض أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نسبة الفشل التي تصاحبها العقبات التي تحول دون القدرة على الاستمرار، إزداد الوعي حول أهمية المرافقة المقاولاتية و الخدمات التي تقدمها و سنحاول تباعا توضيح مفهومها و أهميتها و أهم مراحلها.

المطلب الأول : الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية

إن المرافقة تهدف إلى مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته و ضمان استمرارها و ذلك بتقديم خدمات متنوعة التي تختلف باختلاف احتياجات كل مقاول.

الفرع الأول : تعريف المرافقة المقاولاتية

إن تعريف المرافقة خاصة المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد أمرا معقدا إلى حد ما و ذلك بسبب:[1]

1- تعدد الفاعلين في هذا المجال و تشعبهم؛

2- تنوع أشكال المرافقة و إجراءات تنفيذها.

و يعتبر التعريف الأكثر شمولا للمرافقة و المتمثل في أنها محاولة لتجنيد الهياكل و الاتصالات و الوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة و المحتملة و محاولة تكييف المؤسسات مع ثقافة و شخصية المقاول[2]،وقد طرح هذا التعريف من طرف المكلف بالدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات لفرنسا أندري لوتوسكي A.Lotowski و الذي أشار إلى وظائف المرافقة كالآتي:[3]

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسساتهم؛

[1] عبد الفتاح بوخمخم،ساندرة صابيي،(2011)،"**دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،المجلة الاردنية في إدارة الاعمال،المجلد السابع ،العدد الثالث ،ص 399.

[2] نادية دباح،(2012)،"**دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها**"،رسالة ماجيستير في علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال،جامعة الجزائر 3،ص 62

[3] عبد الفتاح بوخمخم،صندرة صابيي،مرجع سبق ذكره،ص400.

– متابعة المؤسسة لفترة تكون طويلة عموما و ذلك حسب طبيعة المرافقين.

كما تعرف على أنها مجموع الخدمات المقدمة للمقاول و هذا قبل الإنشاء أو بعدها حيث تشمل مجالات عديدة منها المادية و الاستشارية أو تلك الخاصة بالتكوين..... إلخ.[1]

أما الجانب الأخر من المرافقة فتظهر في تلك العلاقة التي تتكون بين المقاول و المرافق له لمدة معينة حيث يكون الشغل الشاغل للمرافق تقديم المساعدة خاصة في فترة نمو المشروع و تطوره.

الفرع الثاني : أهمية المرافقة

تواجه المؤسسة الجديدة خلال فترة الإعداد لانطلاق عدة صعوبات و هنا تكمن أهمية المرافقة المقاولاتية،فغالبا ما تكون للمقاول فكرة أو مشروع غير مكتمل يحتاج إلى دعم يتعلق بإعداد مخطط عمل أو انجاز دراسة للسوق حيث يتمحور دور المرافقة في تنوير جهل المقاول في كيفية إجراء دراسة مالية مضبوطة يستطيع من خلالها تحديد احتياجاته المالية و شكل التمويل الذي يحتاجه و حتى النتائج المتوقعة.

كما تعمل المرافقة على تشجيع المؤسسات المبتكرة التي تتميز بدرجة عالية من الخطورة و نظرا للاحتياجات المالية الكبيرة للمؤسسة و صولا إلى الصعوبة التي يواجهها المقاول في اختيار الموقع الاستراتيجي و ثنائية السوق/المنتج و هذا راجع لعدم معرفة المقاول أو المستثمر بخبايا السوق و المحيط الذي ينشط فيه خاصة في ظل عدم وجود منافسين مباشرين و محددين منذ البداية ،و رغم أن المقاول قد يمتلك بعض الخبرات و المعارف في بعض الميادين إما مالية أو تجارية أو كلاهما و حتى ميادين أخرى غير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة تتطلب منه الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بها خاصة تلك المتعلقة باتخاذ القرارات من أجل ضمان تموقعها في السوق بشكل جيد إضافة إلى انسجام المشروع الملم بمختلف الجوانب و هنا يكمن دور هيئات المرافقة الذي يصب في ضمان

[1] نادية دباح، مرجع سبق ذكره،ص ص 62،63.

امتلاك مهارات تسييرية حتى تبقى المؤسسات قائمة خاصة في السنوات الأولى من انطلاق نشاطها حيث حرصت هذه الهيئات على إجراء دورات تكوينية يستفيد منها المقاول.[1]

الفرع الثالث: مراحل عملية المرافقة

إن عملية المرافقة تمر بعدة مراحل نفصلها في مايلي:

أولا: مرحلة الاستقبال

هي عملية يطغى عليها الطابع الإعلامي توجيهي و تعد أول اتصال بين حامل المشروع و هيئة المرافقة تقوم أساسا على التعارف بينها حيث يتم التحاور حول أهمية المشروع و أهدافه و كذلك التعرف على وضعية المقاول و طموحاته هذا من جهة و من جهة أخرى تسعى هيئة المرافقة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع و إظهار أهميتها له و دورها في إنجاح المشروع واستمراريته،فمن البديهي إذن ونظرا لأهمية هذه العملية تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات و خبرات معينة متخصصة في الميدان قصد استقبال وتوجيه حاملي المشاريع بحكم اختلاف تساؤلات المقاولين وأهدافهم، طموحاتهم و حتى أشكال مشاريعهم المقترحة.[2]

ثانيا : المرافقة خلال الإنشاء

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة و المتمثلة في:[3]

- إعداد و تشكيل ملف إنشاء المشروع؛
- البحث عن الوسائل المالية كالقروض، الإعانات و المساعدات؛
- المساعدة على تخطيط و إنجاز خطوات إنشاء المشروع.

[1] نادية دباح، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[2] ناصر بوشارب،(2015)،"**تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء و الأشغال العمومية**"،مجلة البحوث العلمية و الاقتصادية و المالية،العدد3،جامعة سطيف،الجزائر،ص ص 97،98.

[3] نفس المرجع السابق،ص 98.

ثالثا : المرافقة بعد الإنشاء

إن الهيئات المتخصصة في الدعم المالي تهتم كثيرا بهذه العملية و هذا راجع إلى حرصها أكثر من غيرها على استرجاع الأموال المقروضة، وهذا من خلال مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين حيث يتم التباحث حول:

- ✓ التسيير بمعنى الوضعية المالية، الخزينة، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- ✓ الجانب التجاري أي البحث عن زبائن،الاتصال....الخ؛
- ✓ الرؤية الإستراتيجية؛
- ✓ أمور أخرى تتمثل في عقود ومناقصات اتفاقيات....إلخ.

حيث يتم عقد و تنظيم اجتماعات و مواعيد دورية لحل المشاكل التي يصادفها بعض المشاريع و تقوم بعض الهيئات بتنشيط اجتماعات إعلامية تدوم من شهرين إلى ثلاثة أشهر من طرف مختصين مستهدفة تسيير المؤسسات و طرق التوظيف و التامين...إلخ.[1]

[1] ناصر بوشارب،(2015)،"تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء و الأشغال العمومية"، نفس المرجع السابق،ص 99.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبني من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدءا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي تهدف إلي تطبيقها وصولا إلي أهم الميزات والخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى والأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا كذلك إلي المشاكل والمعوقات التي تقف أما م هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والهيئات التي من شأنها المرافقة و الدعم والمساندة للوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة على المستوى المحلي والإقليمي .

الفصل الثالث

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

(فرع ولاية تيارت)

المبحث الأول: نشأة و إستراتجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت

المبحث الثاني:تحليل واقع المرافقة من طرف الوكالةالوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت

مقدمة الفصل:

سوف نخصص هذا الفصل لدراسة تفصيلة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والدور الذي تلعبه في تمويل و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولأجل توضيح الدراسة أكثر قمنا بتقرب بفرع الوكالة لولاية تيارت، و إطلعنا على مختلف المراحل التي تمر بها عملية التمويل و المرافقة لإنشاء هذه الاخيرة في ظل الوكالة،وكذلك أهم النتائج التي حققتها الوكالة في تمويلها و مرافقتها في و إنعكاساتها على توفير مناصب الشغل لولاية تيارت.

المبحث الأول : نشأة و إستراتجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ من أهم الهيئات الداعمة للشباب من أجل إنشاء مشاريع صغيرة ، أي خلق مناصب شغل خاصة بهم ، وقد يتعدى الأمر إلى أكثر من منصب ، و هذا بفضل الإمتيازات و التحفيزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومن خلال هذا البحث سوف نتطرق إلى تعريف الوكالة و هيكلها التنظيمي ، و الإمتيازات المختلفة التي تمنحها وكذا الاستراتيجية متبعة من طرف الوكالة في إطار تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول : تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي[1].

أما بالنسبة لفرع ولاية تيارت فقد أفتتح من نفس سنة اصدار المرسوم التنفيدي والخاص بانشاء وكالة على مستوى الوطني و الكائن مقرها بحي عدل طريق الجزائر ولاية تيارت.

فرع الأول : الهيكل الداخلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

[1]المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم 96 –296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص: 12.

الشكل رقم :(3-01)يبين الهيكل التنظيمي لوكالة دعم تشغيل الشباب لولاية تيارت

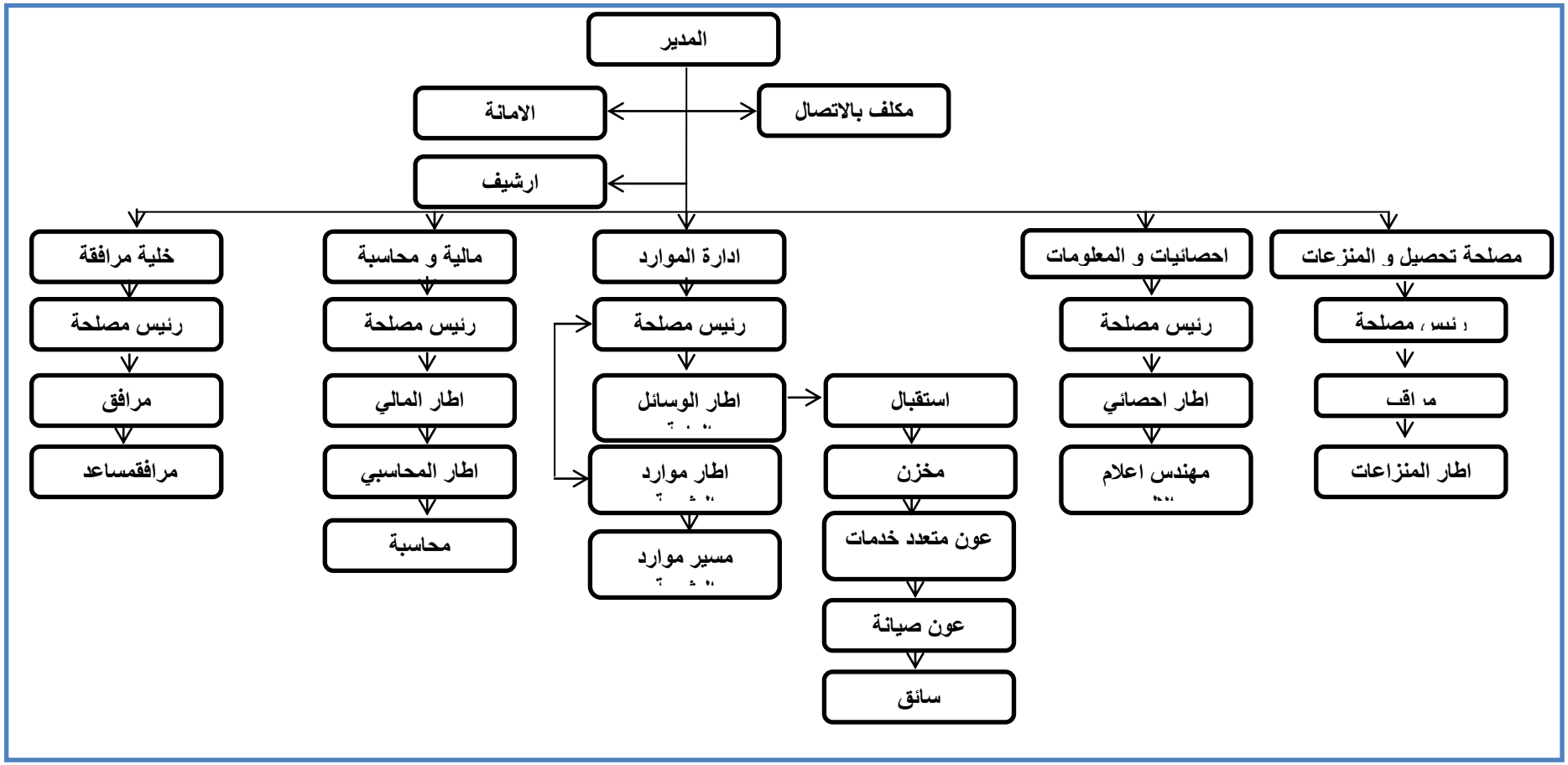

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت

يعرف الهيكل الاداري على أنه آداة تبين توزيع المهام و المسؤوليات داخل الوكالة ، و يتكون من مدير الوكالةالذي يأتي على رأس الهيكل الإداري ،و يضم الهيكل تسعة مصالح تتمثل مهامها فيمايلي :

- ❖ **مدير الوكالة** : وهو المسؤول عن الوكالة و المشرف على نشاطها و حسن تسييرها و آدائها والتنسيق بين مختلف مصالحها .
- ❖ **مكلف بالإتصال:** وظيفته هي تعزيز صورة الوكالة عبر تقديمها متماسكة وذات مصداقية ويلعب همزة وصل بين المواطنين والوكالة.
- ❖ **مصلحة تسيير الإدارة** : تقوم بما يلي :
  - ✓ متابعة حركة المستخدمين و كل يوم يؤشر الدخول و الخروجبالإضافة إلى الغياب والحضور؛
  - ✓ استخراج طلبات المهمات ؛
  - ✓ القيام باستخراج شهادات العمل و بيانات العطل السنوية و التعويضية و عطل العمل .
- ❖ **الأمانة العامة**:الرد على جميع المرسلات ذات الطابع الإداري القادمة من المؤسسات الأخرى و تحديد مواعيد مع المدير .
- ❖ **مصلحة الإحصائيات** :تقوم بإحصاء كل من عدد الملفات التي قدمت للوكالة من أجل الدراسة من طرف اللجنة و عدد الملفات التي تم الموافقة عليها وكذا عدد الملفات التي انتهت فترة عدم تسديدها لإبلاغهم بآجال الدفعات إضافة إلى عدد الملفات الأفراد الذين تعسفوا على التسديد لاتخاذ الإجراءات اللازمة و متابعتهم قضائيا و أخيرا إحصاء عدد الملفات الأفراد الذين تأخروا على السداد لإشعارهم وإنذارهم بالتسديد الفوري.
- ❖ **مصلحة الإعلام الآلي**: تتكفل هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالأجهزة المستخدمة على مستوى مكاتب الوكالة و ذلك من خلال :

- ✓ تثبيت التجهيزات و البرامج الجديدة على مستوى مكاتب الوكالة ؛
- ✓ معالجة التعطل في أجهزة الإعلام الآلي لمكاتب الوكالة؛
- ✓ و بشكل عام تهدف هذه المصلحة إلى العمل على السير الحسن للأجهزة المستخدمة لمكاتب الوكالة و التي يعتمد عليها بشكل كبير في تقديم خدمات للأفراد .

❖ **مصلحة خلية المرافقة:**تقوم هذه الخلية بمرافقة الأفراد و توجيههم و إعلامهم بطريقة سير العمل داخل الوكالة حيث تمر بعدة مراحل وهي كألآتي:

- ✓ إستقبال الأفراد و تحديد موعد لهم في لقاء جماعي؛
- ✓ تقديم الملف الكامل؛
- ✓ تقديم إستمارات التسجيل لأصحاب المشاريع المقبولة؛
- ✓ قيام اللجنة المرافقة بالإتصال بـالجهتينCASNOS وCNAS لإستخراج وثائق متعلقة بوضعية الفرد هل يمارس نشاط تجاري أم هو أجير؛
- ✓ إنجاز الدراسة التقنية؛
- ✓ تقديم الفرد على اللجنة المحلية لتمويل المشاريع.

❖ **مصلحة المحاسبة والمالية** : تقوم بتحويل المشاريع التي تم الموافقة عليها من طرف اللجنة المتفق عليها وذلك بعد إتفاقية بين الوكالة وصاحب المشروع و إسترداد القروض التي إنتهت فترة عدم تسديدها حيث ان فترة عدم التسديد هي3سنوات بالنسبة للمشاريع التي انشاة وسط المدينة و 5سنوات بالنسبة للمشاريع خارج المدينة إضافة إلى القيام بعملية الجرد مرة واحدة في السنة وشراء مستلزمات الوكالة (مكاتب ، اجهزة ، معدات ،أوراق ، اقلام).

❖ **مصلحة النزاعات** : تقوم بتسجيل الرهن ، حضور الجلسات و اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة التصرف غير الشرعي في العتاد و ذلك برفع دعاوى على الأشخاص الذين تعسفوا عن التسديد؛

❖ **مصلحة الأرشيف** : وتقوم هذه المصلحة بحفظ الملفات المودعة لدي الوكالة والعودة إليها عند الحاجة.

الفرع الثاني : إستراتجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]

تعمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة وذلك من أجل خلق روح المنافسة بين الشباب للتقرب إلى الوكالة لتعرف بأهدافها و مهامها وهنا تكمن إستراتيجيتها فمايلي :

1. **الأيام الإعلامية**: يتم تنظيم أيام إعلامية و دراسية تهدف من وراءها الوكالة إلى توسيع و تفعيل الحملات التحسيسية للشباب البطال من أجل غرس المبادرة إلى إنجاز مشاريعهم الخاصة، كما يتم توضيح لهم كل الجوانب القانونية و التنظيمية و الإقتصادية لهيكل المشروع؛
2. **التكوين**: حيث تنضم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أيام تكوينية حول إدارة الأعمال و تسيير المؤسسات، و هي مخصصة لحاملي المشاريع و مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا بغية الرفع من ثقافة التسيير لدى هؤلاء للقيام بالمهام المنوطة بهم؛
3. **تنظيم المعارض**: يتم تنظيم معارض جهوية و وطنية بصفة دورية تهدف إلى:
   - ✓ ترقية منتجات و خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها؛
   - ✓ ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكوين شبكة مؤسساتية؛
   - ✓ ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال وذلك بإظهار ما قام به الآخرون لتشجيع الشباب على التقدم من أجل إنشاء مؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] قوجيل محمد، 2008، " **تقييم اداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، رسالة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،ص ص:143،144.

4. **دليل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تم وضع دليل يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنجزة في إطار الوكالة تم طبعه وتوزيعه؛

5. **وضع نظام المعلومات:** منذ سنة 2002وضعت الوكالة نظام معلومات يرتكز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة ويربط مختلف الفروع بالمديرية العامة، يعتبر نظام المعلومات هذا بنك لمعطيات حقيقية حول الشباب المستثمر و نشاطاتهم، مما يسهل الإدارة الجيدة و محافظة الوكالة على ملفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يسمح بالمعالجة السريعة و الشفافة لكل الملفات المودعة و كذا المتابعة المحلية و المركزية؛

6. **إنشاء موقع على شبكة الأنترنت:** لقد تم فتح موقع على شبكة الأنترنت يخص الوكالة لدعم تشغيل الشباب و هو عملي منذ سنوات و يحتوي على كل العناوين و المعلومات و التوضيحات و المستجدات التي تخص جهاز الوكالة وجميع المعلومات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يمكن تفحصه على شبكة الأنترنت؛

7. التنسيق مع الأجهزة القطاعية؛

8. التشجيع على إنشاء عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثمرة مجهودات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية؛

9. **لا مركزية تسيير المشاريع:** إن عملية لا مركزية التكفل بتسيير و متابعة المشاريع تنطلق من كون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحاول تقريب وسائل الدعم و المرافقة بالنسبة للشباب المستثمر من جهة،و تأمين و مراقبة مثلى لسير الجهاز على أرضية الواقع من جهة أخرى؛

10. **صندوق ضمان أخطار القروض:** أنشأ سنة 1998 هو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، و هي بمثابة تشجيع البنوك على منح القروض

للشباب المستثمر إضافة إلى الضمانات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالرهن الحيزي للتجهير لصالح البنك؛

11. **التطوير المستثمر للجهاز:** وذلك من خلال الرفع من مستوى أدائها، تطوير الآليات و أقلمة الجهاز مع متغيرات المحيط الاقتصادي من خلال:

- ✓ إستحداث مديرية التطوير و الإبداع؛
- ✓ التعاقد مع مؤسسات في الخارج متخصصة لغرض تكوين و رفع مستوى أداء موظفي الوكالة؛
- ✓ القيام بعملية التقييم الذاتي لإنجاز الوكالة و تقويم سياسات الوكالة على ضوء النتائج من خلال دراسات عملية ميدنية.

12. **دار المقاولتية:** حيث يكمن هدفها في توجيه و مساعدة و بلورة أفكار الشباب الجامعيين الراغبيين في إنجاز مشاريعهم.

المطلب الثاني: التمويل و الاعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ليس هناك من شك أن جميع المشاريع الصناعية بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب واعانات حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحا مقبولين.

الفرع الأول : آليات تمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدء بتأسيس المشروع وإنطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وهذه التمويلات تتمثل في الصيغ التالية:

- صيغة التمويل الثنائي
- صيغة التمويل الثلاثي
- صيغة التمويل الذاتي

أولا : صيغة التمويل الثنائي

أ- **التركيبة المالية**: تتشكل التركيبة المالية من:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع التي تتباين حسب مستوى الإستثمار؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتباين حسب مستوى الإستثمار.

ب- **الهيكل المالي للتمويل الثنائي:** يقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

الجدول رقم:(3-01) التمويل من المستوى الأول

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
لا تتجاوز5.000.000دج	%29	%71

المصدر: منشورات فرع وكالة تيارت.

الجدول رقم:(3-02)التمويل من المستوى الثاني

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أونساج)	المساهمة الشخصية
من 5 000.001 دجإلى10 000.000 دج	%28	%72

المصدر: منشورات فرع وكالة تيارت.

ثانيا: التمويل الثلاثي

أ- **التركيبة المالية:** هذا النوع من التمويل يتشكل من خلال:

- المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- قرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% ويتم ضمانها من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها لشباب ذوي المشاريع.

ب- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

الجدول رقم:(3-03) التمويل من المستوى الأول

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لا تتجاوز 5000.000دج	%29	%1	%70

المصدر: منشورات فرع وكالة تيارت.

الجدول رقم:(3-04) التمويل من المستوى الثاني

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000.001دج إلى10000.000دج	%28	%2	%70

المصدر: منشورات فرع وكالة تيارت.

ثالثا: صيغة التمويل الذاتي

تكون نسبة المساهمة من طرف صاحب المشروع 100%(مساهمة شخصية) حيث أنه يستفيد من الإمتيازات الضريبية و الجبائية.

الجدول رقم:(3-05)صيغة التويل الذاتي

قيمة الإستثمار	المساهم الشخصية
حتى10 000.000 دج	% 100

المصدر: منشورات فرع وكالة تيارت.

والجدول التالي يمثل مختلفأنوع صيغ التمويل المقدمةمن طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها الى غاية 31 ديسمبر 2018

الجدول رقم:(3-6) المشاريع الممولة منذ نشأة الوكالة الى غاية 31 ديسمبر 2018

عدد المشاريع الممولة	**6 991**
التمويل الثنائي	**174**
التمويل الثلاثي	**6 816**
عدد المناصب المستحدثة	**15 017**
مبلغ الاستثمار	**21 429 614 877.75 دج**

المصدر:المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل فرع و لاية تيارت

الفرع الثاني: الإعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يستفيد أصحاب المشاريع الذين يودعون ملفاتهم لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الدعم المالي والجبائي الذي تمنحه الوكالة وذلك لتمكينهم من انشاء مؤسساتهم وتوسيع نشاطهم.

أولا: على مستوى التمويل الثنائي

تستفيد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من الامتيازات الجبائية عبر مرحلتين التاليتين:

- **في مرحلة الإنجاز:** تتمثل الامتيازات الجبائية في هذه المرحلة بـــ:

✓ تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار؛

✓ الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية؛

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

➢ **مرحلة الاستغلال:** وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل هذه الامتيازات في:

✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية؛

✓ تمتد فترة الإعفاء لسنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

✓ عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من:

- تخفيض جبائي بـ 70% خلال السنة الأولى من الضرائب، 50% خلال السنة الثانية من الضرائب، 25% خلال السنة الثالثة من الضرائب؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات؛

✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

ثانيا: على مستوى التمويل الثلاثي

يمتاز مستوى التمويل الثلاثي بالإعانات المالية و الامتيازات الجبائية و هذا على حسب كل مرحلة من المراحل التالية:

➢ **مرحلة الإنجاز:** يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من إعانات مالية إضافية وكذلك امتيازات جبائية عديدة نوضحها كما يلي:

- **الإعانات المالية:** بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور في الجدولين أعلاه ، تمنح ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع:

-قرض بدون فائدة لإقتناء ورشات متنقلة تساوي500.000دج لفائدة حاملي شاهدات التكوين المهني؛

-قرض بدون فائدة للكراء يساوي500.000دج؛

-قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1.000.000دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جامعية؛

- **الإمتيازات الجبائية:** تتمثل الامتيازات الجبائية فيما يلي:

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5%من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار؛

-الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

➢ **مرحلة الإستغلال:** وتتمثل في الإمتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لمدة 3سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، تتمثل هذه الامتيازات في:

-تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين إذا تعهد الشاب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية؛

-عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة من:

- تخفيض جبائي بـ 70%من الضرائب خلال السنة الأولى، 50% خلال السنة الثانية، 25% خلال السنة الثالثة؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات؛

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية، والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

المبحث الثاني: تحليل واقع المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت

سنحاول في هذا المبحث تحليل و تقييم الدور الذي لعبته المرافقة المقاولاتية في دعم و تنمية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة للنهوض بها من خلال النتائج المحققة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت خلال الفترة 2014-2018

المطلب الأول: مرافقة الوكالة في حالة الإنشاء و التوسع

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمرافقة أصحاب المشاريع في بداية نشاطهم وذلك حرصا منها لتوجيههم و وصول بهم إلى بر الأمان .

الفرع الأول : مسار مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة الإنشاء

إن مسار إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة يمر بعدة مراحل نلخصها كالاتي[1] :

- ✓ **التحسيس و الإعلام**:حصول الشاب المقدم على إنشاء مؤسسة على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة،تكوين،إمتيازات،فرص الإستثمار،وذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر لإحدى الفروع و ملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني؛
- ✓ **تكوين فكرة المشروع**:إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة و التقصي الناجع لفرص الإستثمار و كذا توافقهما مع المؤهلات العلمية و المهنية ؛

[1]ملحق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- ✓ التسجيل عبر البوابة الإلكترونية؛
- ✓ بعد تعيين المشروع المراد إنشاءه و كذا العتاد الواجب إقتناءه، يمكن للشاب الدخول غلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه،شركائه إن وجدوا؛
- ✓ دراسة المشروع و مخطط الأعمال.

بعد العملية السابقة الذكر تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع و عملية إنجاز مخطط الأعمال وذلك بتوجيه دعوى من طرف الوكالة إلى صاحب المشروع و الإطار المكلف بعملية المرافقة حيث يتم جمع المعلومات الضرورية فيما يخص :

- العتاد المراد اقتنائه؛
- مقر النشاط و لا سيما محيط المؤسسة المراد إنشاؤها؛
- دراسة السوق؛
- إختيار التقنيات؛
- الموارد البشرية؛
- الدراسة المالية.

- ✓ تقديم المشروع أمام لجنة إنتقاء و إعتماد و تمويل المشاريع:خلال هذه المرحلة يقوم صاحب المشروع بالعرض المفصل حول مشروعه أمام لجنة الإنتقاء و إعتماد و تمويل المشاريع ،للدراسة و الفصل فيه سواءا بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلل؛
  - **حالة القبول**: إيداع الملف الإداري و المالي؛

- **حالة التأجيل:** في هاذه الحالة على صاحب المشروع أن يقوم برفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة؛
- **حالة الرفض:** يمكن لصاحب المشروع تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15يوما بعد قرار رفض اللجة للمشروع؛

✓ **الموافقة البنكية و الإنشاء القانوني للمؤسسة:**في هذه المرحلة يودع الملف لدى البنك في مايخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية،وبعد ذلك يصبح إلزاميا القيام بالإنشاء القانوني للمؤسسة؛

✓ **تكوين الشاب المستثمر:**قبل تمويل مشروع ، يجب إتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة ،الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيين تابعين لها؛

✓ **تمويل المشروع** :بعد عملية إنشاء القانوني للمؤسسة وإتمام جميع الإجراءات تقوم الوكالة بتمويل المشروع و إنجاز المشروع ودخول في مرحلة الإستغلال .

بعد تمويل المشروع وإتباع كل الاجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة يتوجب على صاحب المشروع أو المقاول الحصول على العتاد وتركيبه لمباشرة النشاط.

الشكل رقم:(3-02) مسارمرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة إنشاء

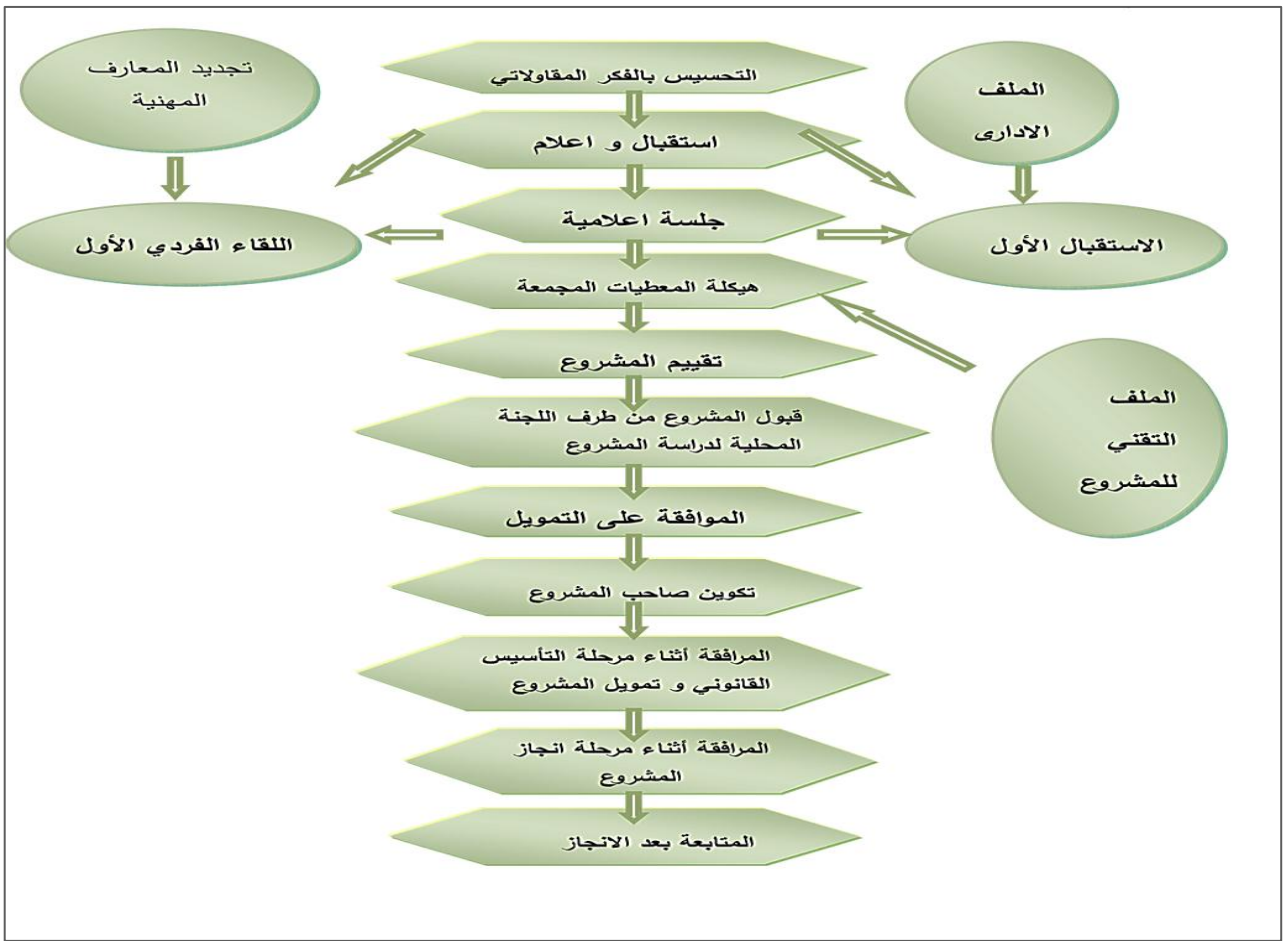

المصدر: من إعداد الطالبان

الفرع الثاني : مسار مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة التوسع

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستثمار التوسع في حالة نجاح استثمارها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و ذلك لغرض توسيع قد ارتها الإنتاجية في نفس نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي تبدأ المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بنشاطها بصفة عادية و تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بزيارة دورية على مؤسساتهم و ذلك للرقابة و الموافقة .

و بعد مرور (03) سنوات على إنجاز المشروع و استهلاك الإعانات الجبائية يحق لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من القدرات الإنتاجية لمؤسساتهم و ذلك بشرط :

- أن تكون الميزانيات الإجمالية إيجابية ؛

- تسديد نسبة 70 %من القرض البنكي ؛
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي ؛
- تسديد 70 %من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي ؛
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بإنتظام ؛
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة ؛

و حتى يستفيد المستثمر من الإعانات الجبائية الممنوحة و لمضاعفة و تحسين نشاطه يجب ان تتم الخطوات التالية :

- ✓ إيداع طلب منح الإعانة على مستوى فرع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ؛
- ✓ القيام بدراسة مطابقة للتوسع من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ✓ تسليم شهادة مطابقة؛
- ✓ تسليم قرار منح الإعانات المتعلقة بمرحلة التوسيع من طرف مصالح الوكالة؛
- ✓ التوقيع على دفتر الشروط و السندات لأمر للقرض بدون فائدة الممنوح من الوكالة؛
- ✓ تحويل القروض بدون فائدة للحساب البنكي للمؤسسة؛
- ✓ تسليم قرار التوسيع و من ثم الحصول على أموال أخرى للدعم ؛
- ✓ و للإشارة فإن التمويل بالنسبة لإستثمار التوسع فيه نوعان : تمويل ثنائي و تمويل ثلاثي كما هو الحال بالنسبةلإستثمار الإنشاء ،كما أن أيضا الإعانات المالية في حالة التوسع هي نفسها في إستثمار الإنشاء .

الشكل رقم:(3-02):مسار مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة في حالة التوسع

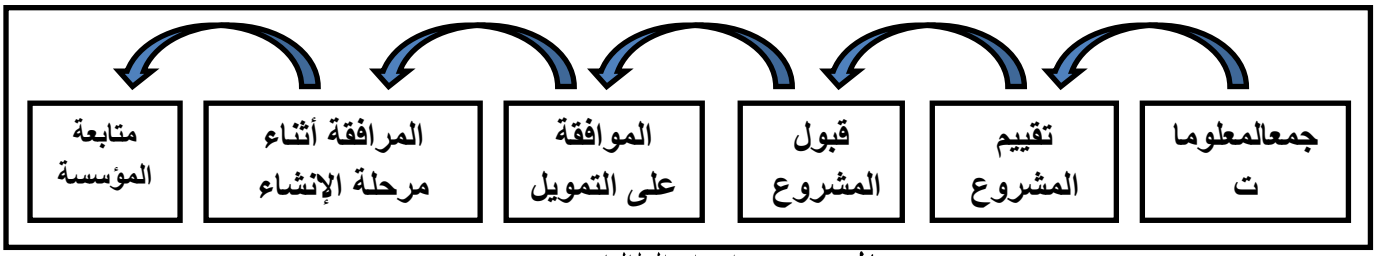

المصدر: من اعداد الطالبان

المطلب الثاني: تقييم حصيلة الإنجازات للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيارت

لإبراز الدور الذي تؤديه المرافقة المقاولاتية في النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قمنا بدراسة وتقييم حصيلة المشاريع التي تم إنشاؤها في الفترة الممتدة 2014-2018 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت

الفرع الأول: حصيلة المشاريع المستحدثة من طرف وكالةANSEJ

عرف تطور المشاريع المستحدثة في إطار الوكالة خلال الفترة 2018/2014 الوضعية التالية:

أولا: المشاريع المستحدثة في إطار الوكالة خلال الفترة 2018/2014

نوجز من خلال هذا الجدول بشكل عام حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيارت من سنة 2014 الى سنة 2018

الجدول رقم:(3-07)تطور المشاريع المستحدثة خلال الفترة 2018/2014

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد المشاريع المستحدثة	872	540	270	140	155	1977

المصدر: المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل فرع و لاية تيارت

الشكل رقم:(3-04):تطور المشاريع المستحدثة خلال الفترة 2018/2014

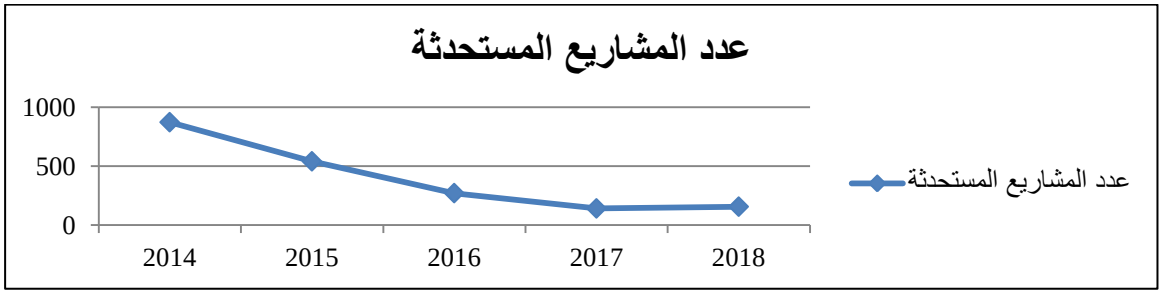

المصدر: من إنجاز الطالبان بناءا على معطيات الجدول رقم: (3-07)

من خلال المعطيات نلاحظ أن مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة من سنة 2014إلى سنة 2018 بلغ 1977 مشروع ، من بينها 872 مشروع خلال سنة 2014 والتي إنخفضت إلى 540 مشروع مقارنة بسنة 2015 ،بينما إستمر إنخفاض عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة إلى 270 مشروع في سنة 2016 ، أما في مايخص سنتي 2017/2016 فقد لاحظنا شبه إستقرار في عدد المشاريع و ذلك بمجموع 140 و 155 على التوالي.

يرجع هذا الإنخفاض إلى سياسة التقشف التى إنتهجتها الدولة من جراء الأزمة التي أصابتها بسبب إنخفاض سعر المحروقات.

ثانيا: توزيع المشاريع المستحدثة حسب الجنس خلال الفترة 2018/2014

يمثل الجدول و الشكل التاليان توزيع المشاريع حسب الجنس

الجدول رقم:(3-08): توزيع المشاريع المستحدثة حسب الجنس خلال الفترة 2018/2014

السنوات / الجنس	2014	2015	2016	2017	2018
ذكور	780	481	252	129	142
النسبة%	89,45	89,08	93,34	92,15	91,62
إناث	92	59	18	11	13
النسبة%	10,55	10,92	6,66	7,85	8,38

المصدر: المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل فرع و لاية تيارت

الشكل رقم:(3-05):توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس خلال الفترة 2018/2014

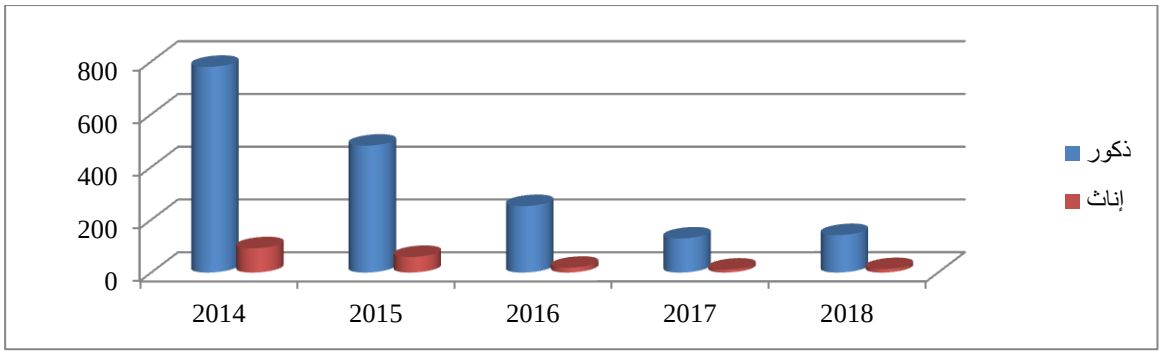

المصدر: من إنجاز الطالبان بناءا على معطيات الجدول رقم: (3-08)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن نسبة المشاريع الممولة مرتفعة عند الذكور مقارنة بالإناث مايفسر ضعف المقاولة النسوية بالولاية و هذا بإعتقاد أفراد المجتمع أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك بعض الأعمال الحرة حكرا على الرجال بالإضافة إلى ميول الإناث إلى أعمال مستقرة وثابة .

ثالثا: توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي لصاحب المشروع خلال الفترة 2018/2014

الجدول رقم: (3-09) توزيع المشاريع المحدثة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2018/2014

المؤهل	الجامعي	التكوين المهني	مستويات أخرى *
عدد المسيرين	178	827	972
النسبة%	9	41,83	49,16

المصدر : المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل فرع و لاية تيارت

* مستويات أخرى :يقصد من المستوى الثانوي و ما أدنى منه مع من ليس لهم مستوى

الشكل رقم: (3-06): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المستوى خلال فترة 2018/2014

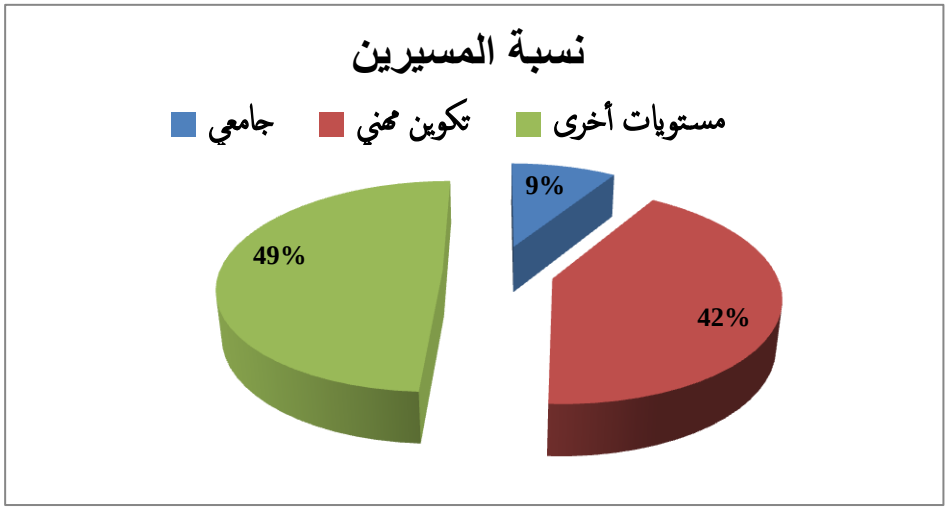

المصدر: من إنجاز الطالبان بناءا على معطيات الجدول رقم: (3-09)

يوضح الشكل رقم أن أغلبية المستفيدين هم أصحاب المستويات دون المستوى الجامعي و التكوين المهني و ذلك بنسبة تقارب 49% و هذا بسبب سيطرة الأنشطة التي لا تتطلب تكوينا عاليا كما هو الحال لنشاط النقل بكل أشكاله و كراء السيارات التي عرفت رواجا كبيرا خلال فترة الدراسة يليهم المسيرين ذوي شهادات التكوين المهني بنسبة تقارب 42% بسبب ما توليه الدولة لتسخير كافة الإمكانيات لتشجيع هذه الفئة و أخيرا يتمركز في ذيل الترتيب أصحاب الشهادات العليا بنسبة 9% ما يفسر بتوجه خريجي الجامعات إلى طلب العمل في الوظائف الحكومية و العزوف على مبادرات المقاولاتية و هو الأمر الذي دفع بالوكالة إلى إبرام إتفاقيات شراكة مع الجامعة متمثلتا في إنشاء دار المقاولاتية التي تهدف إلى نشر ثقافة المقاولاتية وسط الجامعيين و تشجيعهم على دخول عالم المقاولاتية.

الفرع الثاني: الأهمية الإقتصادية للمشاريع المستحدثة

من خلال خلق مناصب عمل و الدور في الحد من البطالة من جهة، و تطور قيمة الاستثمارات للمشاريع المستحدثة من جهة اخرى يعكس الأهمية الاقتصادية للمشاريع المستحدثة خلال فترة الدراسة من طرف الوكالة .

أولا: دور المشاريع المستحدثة في توفير مناصب الشغل

الجدول رقم: (3-10):مساهمة المشاريع المستحدثة في توفير مناصب الشغل خلال فترة 2018/2014

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
2014	872	1632
2015	542	1088
2016	270	693
2017	140	354
2018	155	470
المجموع	1977	4237

المصدر: المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل فرع و لاية تيارت

الشكل رقم: (3-07):مساهمة المشاريع المستحدثة في توفير مناصب الشغل

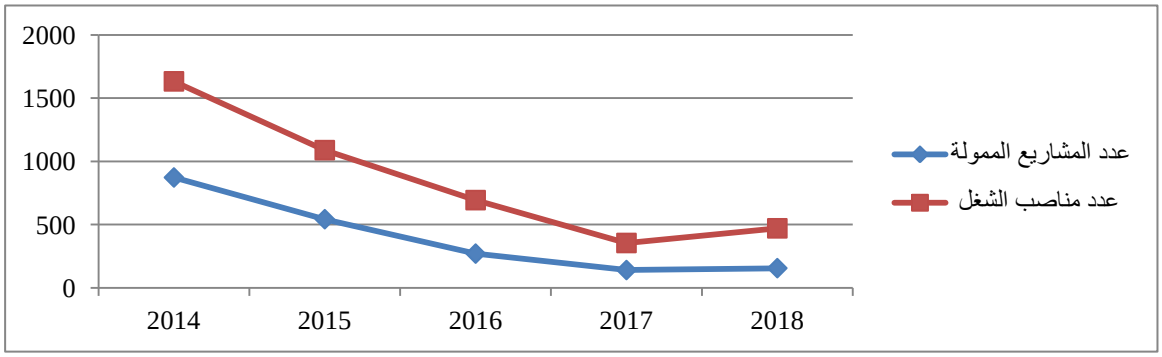

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على معطيات الجدول رقم: (3-10)

من خلال الجدول رقم 3-10 و التمثيل البياني رقم 3-8 نلاحظ أن هناك تناسب طردي بين المشاريع المنجزة وعدد مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة الدراسة 2014 و 2018 و يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: من سنة 2014-2017 و التي تميزت بانخفاض عدد المشاريع من 872 مشروع سنة 2014 إلى 140 مشروع سنة 2017 و الذي يقابله انخفاض عدد مناصب الشغل من 1632

منصب إلى 140 منصب وهذا راجع لتجميد العديد من الأنشطة التي تدخل ضمن الخدمات الخاصة بالنقل منها و شروط التي وضعتها الوكالة التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع بغرض إنشاء مشاريع ذات نوعية.

- **المرحلة الثانية :** تميزت السنة الأخيرة من فترة الدراسة بارتفاع طفيف في عدد المشاريع المنجزة حيث كانت 140 مشروع سنة 2014 و ارتفعت إلى 155 مشروع و ذلك باستحداث 470 منصب شغل في حين كان في السنة السابقة 354 منصب.

كما يجدر الذكر بأنه بلغ عدد مناصب الشغل على مستوى ولاية تيارت في إطار الوكالة منذ نشأتها 15017 منصب يقابله 6991 مؤسسة مستحدثة.

ثانيا: وضعية المشاريع الممولة حسب النشاط في الفترة 2014-2018

الجدول رقم: (3-11)توزيع المشاريع المستحدثة حسب النشاط في الفترة2014-2018

النشاط	2014		2015		2016		2017		2018	
	المشاريع الممولة	ع م ش *	المشاريع الممولة	ع م ش	المشاريع الممولة	ع م ش	المشاريع الممولة	ع م ش	المشاريع الممولة	ع م ش
الفلاحة	207	345	187	315	130	314	62	140	49	129
الحرف	63	164	27	54	0	0	12	30	21	51
البناء	65	99	41	73	20	47	11	37	11	46
الصناعة	127	292	128	300	42	112	8	33	37	145
الصيانة	10	18	10	16	11	25	6	15	6	16
اعمال حرة	18	27	13	31	6	17	13	29	11	29
خدمات	292	583	128	290	61	178	28	70	20	54
نقل البضائع	16	16	0	0	0	0	0	0	0	0
نقل المسافرين	72	86	6	9	0	0	0	0	0	0

*ع م ش : عدد مناصب الشغل

نقل مبردات	2	2	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	872	1632	540	1088	270	693	140	354	155	470

المصدر: المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل فرع و لاية تيارت

الجدول رقم: (3-12)نسبة توزيع المشاريع المستحدثة حسب النشاط في الفترة 2014-2018

النشاط	المشاريع الممولة	ع م ش	نسبة المشاريعالممولة	نسبة م ش
الفلاحة	635	1243	32,12%	29,34%
الحرف	123	299	6,22%	7,06%
البناء	148	302	7,49%	7,13%
الصناعة	342	882	17,30%	20,82%
الصيانة	43	90	2,18%	2,12%
اعمال حرة	61	133	3,09%	3,14%
خدمات	529	1175	26,76%	27,73%
نقلالبضائع	16	16	0,81%	0,38%
نقلالمسافرين	78	95	3,95%	2,24%
نقلمبردات	2	2	0,10%	0,05%
المجموع	1977	4237		

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على معطيات الجدول رقم: (3-11)

من خلال الجدول 3-12 نلاحظ أن نسب النشاط في الفلاحة و الخدمات و الصناعة هي نسب الأعلى على الترتيب حيث بلغت نسبة المشاريع الممولة 32,12% في النشاط الفلاحي تقابله نسبة 29,34%من مجموع مناصب الشغل، فيما يليها قطاع الخدمات بنسبة 26,76% ممثلتا نسبة عدد المشاريع

أما عدد مناصب الشغل فأخذت النسبة27,73% من إجمالي مناصب العمل في مجموع النشاطات،يليها في المرتبة الثالثة نشاط الصناعة بنسبة مشاريع 17,30% تقابلها نسبة 20,82% من مناصب الشغل ، و تأتي باقي النشاطات بنسب متدنية فنشاط البناء حاز على نسبة 7,49% من مجموع المشاريع حيث سجلت نسبة7,13% من إجمالي مناصب العمل المستحدثة في الولاية،أما باقي النشاطات فقد جاءت في الذيل بنسب متفاوتة لا تفوق 7% و تتمثل هذه النشاطات في الحرف ،الصيانة و الأعمال الحرة و خدمات النقل بمختلف أنواعها مقابلتا لها نسب متدنية جدا من مناصب العمل تكاد لا تفوق7%.

يعود التباين في نسب النشاطات الثلاثة المتصدرة في الولاية إلى الموقع الجغرافي للولاية فالطابع الفلاحي يغلب على الولاية و كذا الطابع الصناعي ،فالولاية تحوز على ثلاث مناطق صناعية (زعرورة،قصر الشلالة،و بوشقيف) إثنان من هذه المناطق الصناعية دخلت حيز الخدمة ،أما في ما يخص البناء و الخدمات و الأعمال الحرة فيعود سبب إنخفاض نسب المشاريع فيها الخوف من المخاطرة أما عن النقل بمختلف أنواعه فإقبال الشباب الكبير عليه أجبر الوكالة على تجميد هذا النشاط.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الحالة التي أجرينها في وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تيارت عن طريق جمع و تحليل إحصائيات الوكالة للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية سنة 2018 وتحليلها رغم محدوديتها ، تبين لنا أن عملية المرافقة المقدمة من طرف الوكالة لأصحاب المشاريع هي لم تساهم في ديمومة المؤسسات والنهوض بها لأن عملية المرافقة المقاولاتية أغلبها أخذت الطابع العمومي حيث اقتصرت مهامها على تقديم الخدمات المادية من إعفاءات جبائية و منح الإعانات المالية في حين أهملت المرافقة المعنوية لأصحاب المشاريع على غرار الاستشارة والتوجيه و التكوين.

خاتمة عامة

إن الهدف هذه الدراسة التعرف إلى أحد أحدث الأساليب والسياسات المتبعة من أجل محاربة البطالة في الجزائر، وهو أسلوب المرافقة المقاولاتية الذي يعن ويرافق المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجرد أفكار وآراء إلى حقيقة مجسدة في الواقع ، فضرورة تفعيل دور المرافقة المقاولاتية وكذا إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أضحت تلعب دورا هاما في الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية على حد سواء، من حيث كونها أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد ساهمت هذه الأخيرة من خلال انتشارها الواسع في أغلب المجالات الاقتصادية من التقليص من نسبة البطالة، وتحقيق التنمية المحلية، خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية.

وتناولنا في هذه الدراسة موضوع المرافقة المقولاتية و دورها في النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقد حاولنا الإجابة من خلالها على الإشكالية الرئيسية التى تمحورت حول : ما مدى نجاعة المرافقة المقولاتية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

و ما قدمناه في هذه الدراسة هو محاولة لتعرف على المقاولاتية من خلال التطرق إلى مختلف المقاربات والتصنيفات إضافة إلى التعريف بالمقاول و خصائصه و بالتالي خلصنا إلى أن العلاقة بين المقاولاتية و المقاول تتجلى في الفعل المقولاتي ثم تطرقنا إلى المؤسسات الصغيرة و متوسطة في الجزائر و الهيئات المرافقة لها فكانت تصب في دراسة بعض المعطيات حولها لتكوين فكرة عن واقع هذه المؤسسات في الجزائر فوجدنا أن السياسة المتبعة من طرف الدولة ترمي إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بإستحداث هيئات للدعم و المرافقة بغية الخروج من تبعية إقتصاد المحروقات.

فيما قمنا بإسقاط الجانب النظري على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفرع ولاية تيارت كنموذج لدراسة الحالة التي قمنا فيها بإستعراض الهيكل التنظيمي للوكالة و كذا الإستراتيجية المتبعة لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ليأتي إبراز حصيلة الوكالة و ذلك في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 ،كما قمنا بتوضيح مردودية المؤسسات المستحدثة في الولاية و ذلك بالتطرق إلى مساهمتها في حل مشكل البطالة.

I. النتائج:

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

أ. النتائج النظرية:

- **الفرضية الأولى** :تعالج الفرضية الأولى فكرة أنه هناك علاقة وثيقة بين المقاولاتية و المقاول في الميدان و هي فرضية صحيحة حيث وجدنا أن المقاولاتية تتمثل في فعل المقاول حيث أنه من خصوصيات المقاولاتية أنها ترتكز على الفعل المبتكر أو الفكرة الجديدة ومدى تأثيرها على تقديم منتجات جديدة مبدعة، وبالتالي إمكانية تعزيز موقفها الاقتصادي لمواجهة التحديات التنافسية التي تواجهها في السوق ووصولها إلى النجاح والتميز و إذا ما قورنت هذه المواصفات بصفات المقاول نجدها الوجه الآخر له ومن هنا يمكننا القول أنه إذا كانت المقاولاتية وجه الورقة فإن المقاول يمثل الوجه الآخر لها.
- **الفرضية الثانية**: و تدور هذه الفرضية حول مساهة برامج المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بشكل إيجابي في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية تيارت و قد أثبتنا أيضا صحة هذه الفرضية بإعتبار أن:

✓ الجزائر سعت إلي تطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال الاعتماد على إستراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلى وجزئي وتعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهدف إلي ترقية و تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها؛

✓ تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية في الجزائر من خلال مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل و بالتالي مساهمتها في خلق القيمة المضافة و زيادة الناتج الداخلي بالإضافة إلي مساهمتها في المبادلات الخارجية نسبيا.

ب. نتائج الدراسة الميدانية

- **الفرضـية الثالثـة**: تنفـي الفرضـية الثالثـة فكـرة أن أسـلوب المرافقـة المقاولاتيـة مـن بـين الحلـول المسـاعدة للحفـاظ علـى حيـاة المؤسسـة الصـغيرة و المتوسـطة و ضـمان بقائهـا و إسـتمراريتها حيـث و مـن خـلال تحليل البيانات المقدمة من طرف الوكالة تبين:

✓ الانخفاض المحسوس في عدد المؤسسات المستحدثة حيث سجل 872 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال سنة 2014 بينما 155 مؤسسة سنة 2018 أي بنسبة تعادل 82,22% هذا الإنخفاض يدل على عـزوف الشـباب علـى إنشـاء مؤسسـاتهم مـن فكـرة أن التوجـه إلى الفعـل المقـولاتي يشـكل مجازفـة يمكـن تفاديها بما أنه لم تتمكن الوكالة من وضع حد للبيروقراطية حيث من بين 455 ملف مودع لدى الوكالة سنة 2018 أهل 255 ملف.

✓ ولاية تيارت تمتلك مجموعة من الإمكانيات التي تجعلها محطة أنظار وتؤهلها لاستقطاب مجال استثماري، إلا أن الاستغلال الغير المدروس بات عقبة في وجه هذه الإمكانيات التي تتمثل في الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي توفر للولاية الموارد المطلوبة والتي تعتبر من أهم المدخلات للارتقاء بالتنمية المحلية والتي وجدنا حسب الدراسة أنها تستغل بصفة عشوائية فالإمكانيات السياحية باعتبار أن ولاية هي أحد الأقطاب الأثرية والتي لسوء الحض لم تولى لها السلطات المحلية أي اعتبار بدليل الإحصائيات التي لم تذكر عنها أي معلومة تدور حول عدد هياكل الإيواء ونوعيتها ووكالات السياحة والأسفار التي تقوم بدور محدود ومحدود جدا وهذا بالرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في مجال التنمية من توفير لمناصب العمل والعوائد المالية وتقليل العبء على الاستغلال المفرط على الموارد الأخرى ،إن التوجه إلى القطاع الفلاحي و الصناعي و قطاع الناء بصفة خاصة يعكس عدم التوجيه لإستغلال في القطاعات الأخرى قصد بناء نسيج إقتصادي متكامل.

II. التوصيات

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

-الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى قاعات الثقافة من أجل توعية الشباب بوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة؛

-إنشاء شبكة لهيئات التكوين والاستشارة تكون مختصة في المرافقة المقاولاتية وتأهيل والكفاءات المحلية من أجل فهم متطلبات المناطق كل حسب خصوصيتها؛

-إقامة قاعدة معطيات وهيئة مسؤولة عن تسييرها ومراقبتها وجمع الإحصائيات المتعلقة بجميع المتغيرات الخاصة بالمناطق الجزائرية من أجل خلق قاعدة بحثية يستند عليها الباحث ومتخذ القرار من أجل تحليل الوضعية واقتراح الآراء والقرارات التي تخدم التطور والنمو والمصلحة العامة؛

-نقترح على كل من الوزارة المسؤولة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والوزارات بتوثيق الصلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل الوصول إلي النماذج التي تسمح باستغلال خصائص هذه المؤسسات في التحقيق الفعلي للتنمية؛

-لابد من مراعاة النواحي الجمالية الطبيعة، والأثرية والمعمارية في الولاية باعتبارها منطقة سياحية ، وفي الوقت نفسه تكون بمثابة عنصر جذب مهم للسائحين الذين يزورون الجزائر؛

قائمة المصادر

و المراجع

➢ **المصادر و المراجع باللغة العربية:**

I. الكتب:

1. سالم بن سعيد القحطاني،(2012)،"**الريادة الإستراتيجية كمدخل لتطوير المنظمات الحكومية**"،كتاب أعمال المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،أيام 12/10 ديسمبر ،الرياض،(السعودية).

2. سمير محمد عبد العزيز(1997)"**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى ، (لبنان).

3. عادل المهدي،(2003)، "**عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** " الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الثانية ، القاهرة،(مصر).

4. عادل المهدي،(2003)، "**عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية** " الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الثانية ، القاهرة،(مصر).

5. عبد الغفار عبد السلام وآخرون،(2001) "**ادارة المشروعات الصغيرة**" ، دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع ، (الأردن).

II. الرسائل و الأطروحات العلمية:

II–1. أطروحات الدكتوراه:

6.الجودي محمد علي،(2014)،"**نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**"أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،(الجزائر).

7. درحمون هلال(2005)،" المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة (الجزائر).

8. سامية عزيز،(2014)،"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية ،(الجزائر).

9. سفيان بدراوي(2015)،" ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول"، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر).

10. لخلف عثمان(2004)، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها " دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،(الجزائر).

II-2. رسائل الماجستار:

11. حفيف فوزية،(2009)،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب،البليدة، (الجزائر).

12. حكيم بوحرب، (2008)"دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، (الجزائر).

13. سلامي منيرة، (2008)،"التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،(الجزائر).

14. مشري محمد الناصر،(2011)،" دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص، إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،مدرسة الدكتوراه، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،جامعةسطيف،(الجزائر).

15. نادية دباح،(2012)،"دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها"،رسالة ماجيستير في علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال،(جامعة الجزائر03).

III. المجلات العلمية:

16. أحمد بن قطاف،حسين رحيم،(2016)،"فعالية حاضنات الاعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الاسلامي"،مجلة الاقتصاد و التنمية،جامعة المدية،العدد الخامس.

17. آيت عيسي عيسي،(2009)،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :آفاق وقيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،(الجزائر).

18. أيوب صكري،(2017)،"واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر-الإنجازات و الطموحات-"مجلة اقتصاد المال و الأعمال، الطبعة الأولى ،العدد الرابع،(الجزائر).

19. بريبش السعيد،(2007)،"مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حالة الجزائر"،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 12،جامعة بسكرة،(الجزائر).

20. بن زاير مبارك،(2017)،"الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في تحفيز المقاولاتية"،مجلة اقتصاد المال والأعمال،الطبعة الثانية العدد الثاني،(الجزائر).

21. بوسهمين أحمد،(2010)" الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة بشار،(الجزائر).

22. بوقموم محمد،شريف غياط،(2009)،"حاضنات الاعمال التكنولوجية و دورها في تطوير الابدع و البتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مجلة أبحاث اقتصادية، العدد السادس.

23. جابر مهدي(2015)"أثر حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال"،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة باجي مختار،العدد الثاني،عنابة،(الجزائر).

24. خديجة لحمر،علي خالفي،(2016)،"دور حاضنات الاعمال في التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر"مجلة المؤسسة،العدد الخامس،جامعة الجزائر03.

25. رحماني إسحاق،(2014)،"سوسيولوجيا المقاولة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة"،مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات،المجلد الأول،العدد الثالث،الجزائر.

26. رقية حساني،رابح خوني، (2015)"التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسوية،إطلالة على حالة الجزائر" ، مجلة دفاتر اقتصادية الطبعة السادسة،العدد الأول (الجزائر).

27. ريم لونيسي،(2018)"صعوبات ريادة الأعمال النسوية بحجمها الصغير و المتوسط في الجزائر" المجلة الجزائرية للأمن و التنمية العدد السابع رقم2(الجزائر).

28. سامي ذياب محل،(2013)،"أثر توفر متطلبات الريادة في تحقيق الإبداع التقني"،مجلة تكريت للعلوم الإدارية المجلد التاسع،العدد29،(العراق) .

29. شافي العامرية فدوى ،(2015)،" أبعاد كفاءات ومهارات المقاول في تطوير المؤسسة"مجلة البديل الاقتصادي ،الطبعة الثانية،العدد الثاني، (الجزائر) .

30. شاهد إلياس(2017) "المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة في الدول العربية"مجلة اقتصاديات المال و الاعمال،العدد الثاني ،معهد العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف،ميلة،(الجزائر).

31. عبد الفتاح بوخمخم،ساندرة صايبي،(2011)،"دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،المجلة الاردنية في إدارة الاعمال،المجلد السابع ،العدد الثالث.

32. عمار زودة،حمزة بوكفة،(2014)،"حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مجلة الدراسات المالية ،المحاسبة الإدارية،العدد الثاني.

33. عمر علي إسماعيل ،(2010)" خصائص الريادة في المنظمات الصناعية و أثرها على الإبداع التقني" ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع،(العراق).

34. غياط شريف،بوقموم محمد(2012)،"التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" مجلة الاقتصاد الجديد، العدد04، جامعة قالمة،(الجزائر).

35. ناصر بوشارب،(2015)،"تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء و الأشغال العمومية"،مجلة البحوث العلمية و الاقتصادية و المالية،العدد3،جامعة سطيف،(الجزائر).

36. نجوى بوزيد،(2014)،"الظاهرة المقولاتية بين التناول النظري و خصوصية التجربة الجزائرية"،مجلة الحقيقة، العدد 31،جامعة عبد الرحمان ميره،بجاية،(الجزائر).

IV. الندوات و الملتقيات:

IV-1 الملتقيات الدولية:

37. أشرف محمد دوابة،(2006)،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أفريل.

38. برودي نعيمة،(2006)،" التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"،ملتقى دولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الدول العربية،مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، يومي 17 و 18 أفريل ،شلف،(الجزائر).

39. مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام،(2010)،"دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة :خبرة دولية"، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة،18/15 مارس،(الجزائر).

IV-2 الملتقيات الوطنية:

40. زايد مراد،(2010)"الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"،مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية:التكوين و فرص الأعمال،كلية علوم التسيير و الإقتصاد،جامعة محمد خيضر،ايام08/07/06 أفريل بسكرة،(الجزائر).

41. شامية بن عباس،(2017)،"صعوبات و عراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،مداخلة،الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة،جامعة الشهيد حمه لخضر،كلية العلوم الأقتصادي و التجارية و علوم التسسير ، الوادي،(الجزائر).

42. شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي،(2002)،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع وآفاق"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8و9 أفريل، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، (الجزائر).

43. منيرة سلامي،(2012)،"التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة- "مداخلة،الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،(الجزائر).

44. وفاء رايس،(2010)،"دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي" ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المقاولتية، التكوين و فرص الأعمال،أيام 8/7/6 أفريل ،جامعة بسكرة،(الجزائر).

45. يوسف بودلة،عبد الحق بن تفات،(2013)،"دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديات التي تواجهها"مداخلة، ملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية،العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،(الجزائر).

V. المحاضرات:

46. أمينة مخلفي(2015)،" محاضرات حول اقتصاد وتسيير المؤسسة"،جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة،(الجزائر).

47. صندرة سايبي،(2015)،"محاضرات في إنشاء المؤسسة"جامعة قسنطينة 2 ،عبد الحميد مهري،الجزائر.

➢ المراسيم و القوانين

48. المرسوم التنفيذي رقم: 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحديد قانونها الاساسي،الجريدة الرسمية رقم:52 المؤرخة في:1996/09/11 .

49. المرسوم التنفيذي رقم:14/04 المؤرخ في:2004/01/22 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي،الجريدة الرسمية رقم:06 الصادرة بتاريخ:2004/10/25 .

50. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 2001/08/22.

51. المواد رقم07 – 06 – 05، القانون رقم 01 18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 15 (ديسمبر) 2001 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 77.

52. القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02 بتاريخ 11 يناير2017.

➢ **المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:**

I. الكتب:

53. Alain Fayolle,(2004), **Entrepreneuria**t, Dunod, Paris.

54. Boutillier et D. Uzunidis ,(1999)," **La légende de l'entrepreneur**", Editions la découverte & Syros, Paris.

55. J. Rojot,(2003),"Théorie des organisations", Editions Eska, Paris.

56. L.J. Fillion,(2007)"Management des PME" Pearson Education, Canada.

57. R. Wtterwulghe,(1998),"La P.M.E Une entreprise humaine", De Boeck Université, Paris, France.

II. الرسائل و الأطروحات:

58. Azzedine Tounès,(2003)" L'intention entrepreneuriales ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion ,université de Rouen, France.

III. الندوات و الملتقيات:

59. Abdelkader chachi, Abul hassan (2003), **Financing Small and medium businesses, The British expriment**, intervention dans la recueille de communication session international , le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif25/28 Mai.

60. B. Boiton &J. Thompson, 2004,"Entrepreneurs/Talent, Temperament, Technique", 2th Edition, Elsevier Butter worth Heinemann, U.K.

61. Bayad M, Bourguiba M, (2006), " De l'universalisme à la contingence culturelle : Réflexion sur l'intention entrepreneuriale ", 8ème congrès international francophone en entrepreneuriat et PME CIFE PME, 25,26-27 octobre, Fribourg, Suisse.

62. Eric Michael Laviolette et Christophe loue(2006),"Les compétences entrepreneuriales. Définition et construction d'un référentiel", communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, 25-26-27 Octobre, Haute école de gestion Fribourg, Suisse.

63. Karim Messeghem,(2006),"L'entrepreneuriat en quête de paradigme : apport de l'école autrichienne", le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25-27 Octobre.

➢ مواقع الانترنت

1. http://etudiantdz.net
2. http://www.ahewar.org
3. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
4. https://www.asjp.cerist.dz